مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٦٤**

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بورتاس	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة كريفانو ماتشادو
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد برانس
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2011/641)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور – ليشتي (S/2011/641)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي أستراليا، وأنغولا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور – ليشتي، والفلبين، وناورو، ونيوزيلندا، واليابان للاشتراك في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أرحب بحضور معالي السيد زاكاريـاس ألبانو دا كوستا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، ومعالي السيدة فيرا لوسيا باروين كريفانو ماتشادو، نائبة الوزير للشؤون السياسية في وزارة الخارجية في البرازيل.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور – ليشتي، للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/641، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور – ليشتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة حق.

السيد حق (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إعطائي الفرصة لعرض تقرير الأمين العام (S/2011/641) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور – ليشتي، الذي يشمل الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأود أن أنوه بحضور وزير الخارجية في تيمور – ليشتي، السيد زاكاريـاس ألبانو دا كوستا.

ويصف التقرير حالة الهدوء التي يسود في ظلها الاتجاه الإيجابي العام ويواصل البلد إحراز التقدم نحو السلام المستدام والتنمية. وعندما أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في عام ٢٠٠٦، كانت تيمور – ليشتي تتسم بحالة أمنية هشة، وبإطار دستوري ضعيف للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وكان الآلاف من المشردين داخليا ما زالوا في المخيمات المنتشرة في جميع أنحاء البلد.

واليوم، تمثل تيمور – ليشتي مكانا مختلفا تماما. فقد تحقق الكثير. وجميع القادة السياسيون ثابتون في موقفهم إزاء ضرورة استمرار السلام والحوار والاستقرار. واستأنفت الشرطة الوطنية تولي المسؤولية عن العمليات على نطاق البلد، وعززت شرطة المكتب المتكامل تركيزها على تقديم المزيد من الدعم للتطوير المؤسسي وبناء القدرات للشرطة الوطنية. وأصبحت ديلي مدينة نابضة بالحياة وآمنة. ومع اعتماد الحكومة لخطة التنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١ – ٢٠٣٠، هناك رؤية طويلة الأمد لمواصلة تنمية البلد. وعززت هيئات الإدارة الانتخابية قدراتها إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٦ وهي تقود الاستعدادات لإجراء الانتخابات

الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك في مجالات بناء القدرات المؤسسية، ومواصلة تعزيز القطاع الأمني، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة لدى الشباب.

إن الرئيس خوسي راموس - هورتا، ورئيس البرلمان الوطني فيرناندو ''لاساما'' دي أرويو، ورئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة ماري الكاتيري يستحقون الكثير من الثناء على إسهامهم في تهيئة بيئة مؤاتية لمواصلة تقدم تيمور - ليشتي نحو توطيد السلام والتنمية والاستقرار. إنهم، ومعهم قادة سياسيون آخرون من مختلف ألوان الطيف، قد أكدوا على أهمية تعزيز التسامح، والاحترام المتبادل، والالتزام بالعملية الديمقراطية. ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالقرير في ٢٠ أيلول/سبتمبر، التقيت في اجتماعين من اجتماعاتي المنتظمة إلى جميع الأطراف السياسية، والتقيت في اجتماع آخر مع ممثلات حزب المرأة. وخلال تلك الاجتماعات، أثلج صدري الاستماع إلى ممثلي الأحزاب وهم يشرحون المسؤوليات الخاصة بهم عن كفالة استمرار هذا المناخ السياسي البناء.

وكما يشير تقرير الأمين العام، يتواصل إحراز التقدم في جميع مجالات ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور - ليشتي. وأود أن أركز أولا على عنصرين رئيسيين لاستمرار السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي، وهما يمثلان أيضا جانبين أساسيين في إطار الدعم الذي يقدمه المكتب بموجب ولايته: عمليات الشرطة والانتخابات.

في مجال عمليات الشرطة، تمثل عودة الشرطة الوطنية لتولي المسؤولية عن الأداء والقيادة والتحكم فيما يتعلق بجميع عمليات الشرطة في البلد، في ٢٧ آذار/مارس، معلما بارزا. وكما أشرت سابقا، تركز دعم شرطة المكتب المتكامل منذ ذلك الوقت على بناء القدرات وتدريب أفراد الشرطة الوطنية في إطار خطة التطوير المشتركة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لتيمور - ليشتي. وتضع الخطة برنامجا شاملا لأنشطة بناء القدرات في المجالات الرئيسية في الإدارة، والانضباط، والتشريع، والعمليات والتدريب. وتقدم شرطة المكتب المتكامل أيضا دعما لعمليات الشرطة الوطنية كلما لزم ذلك أو طُلب، وستحافظ على هذه القدرات خلال الفترة الانتخابية. ويدعم أفراد شرطة المكتب الشرطة الوطنية فعلا في الاستعداد لانتخابات عام ٢٠١٢، بما في ذلك من خلال التدريب المستمر في مجالات تخطيط العمليات والقيادة والتحكم المتعلقين بوقوع حوادث، بالإضافة إلى تقديم المساعدة على إعداد خطط العمليات المشتركة أثناء الانتخابات.

وهناك تحدٍ رئيسي لتحقيق أهدافنا في مجال الشرطة يتمثل في الإبقاء على عناصر الشرطة التابعين للبعثة واختيار آخرين يتمتعون بالخبرة الضرورية للتنفيذ الفعال للخطة الإنمائية المشتركة. وهنا، أناشد البلدان المساهمة بالشرطة أن تقدم عناصر مؤهلة لشغل مناصب إشرافية متخصصة، وأكرر طلب الأمين العام موافقة البلدان المعنية على تمديد نشر عناصر الشرطة التي تعمل في مناصب أساسية في البعثة.

ومنذ استأنفت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها في مجال حفظ الأمن في ٢٧ آذار/مارس، تعاملت عناصرها مع الحوادث بفعالية، ولم يكن لذلك أي أثر على استمرار المعدلات المتدنية للجريمة. وعلى الأمد الطويل، ستعتمد فعالية الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، إلى حد كبير، على قدرتها في الحفاظ على ثقة الشعب التيموري. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، انتهى مكتب وزير الدولة للأمن من استعراضه لحالة ١٩٩ من ضباط الشرطة ارتبطت أسماؤهم بمسائل جنائية أو تأديبية تنتظر البت فيها، مع التوصية

باتخاذ إجراءات جنائية و/أو تأديبية ضد ١٢١ ضابطاً. ولا نغالي بالتأكيد على أهمية استمرار جهود الشرطة الوطنية في تعزيز آليات الانضباط الداخلي، إثباتاً لالتزامها بالشفافية وسيادة القانون. وثمة عنصر أساسي آخر للحفاظ على الثقة بين السكان يتمثل في تقديم الخدمات لأضعف فئاتهم، بما في ذلك ضحايا العنف المترلي، الذي ما زال يمثل ثاني أعلى معدلات الجريمة في تيمور - ليشتي التي يبلغ عنها بعد وقوع الاعتداء. واستمرار الجهود لإشراك المجتمع المحلي في حفظ الأمن يمكن أن يساعد في معالجة هذه المشكلة التي لا تزال البعثة توليها الاهتمام في كل عملنا مع الشرطة الوطنية.

وكما ذُكِر في تقرير الأمين العام، ما زالت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تواجه تحدياً في تلبية كل متطلباتها اللوجستية. وأحث الحكومة والبرلمان، بما في ذلك في سياق المناقشات الحالية لميزانية ٢٠١٢، على العمل معاً لضمان اعتماد مخصصات مالية كافية للشرطة الوطنية لسد الفجوات اللوجستية القائمة والحفاظ على أي أصول يمكن أن تنقلها البعثة إليها في نهاية المطاف. وهذه الفجوات تناقش أيضاً في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالانتقال، على أساس تحليل مفصل للمتطلبات والتكاليف.

إن الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠١٢ ستكون بلا شك معلماً رئيسياً آخر بالنسبة لتيمور - ليشتي. وعلى الرغم من أن التقويم الانتخابي لم يعلن بعد، إلا أن الاستعدادات جارية على قدم وساق. والأمانة الفنية للإدارة الانتخابية أعدت مشاريع تشريعات انتخابية فرعية، بما في ذلك قواعد وإجراءات ترشيح المرشحين، والاقتراع وفرز الأصوات والحملات الانتخابية، إلى جانب مدونات قواعد السلوك لوسائط الإعلام والمراقبين وممثلي الأحزاب، وكلها قيد الاستعراض حالياً من جانب اللجنة الانتخابية الوطنية. ودعم الأمم المتحدة للانتخابات، المقدم من خلال فريق دعم الانتخابات المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نموذج أساسي لتكامل الأمم المتحدة في العمل.

وأود أن أسلط الضوء على أنه، ولئن كان تمثيل المرأة في البرلمان - ٢١ من مجموع ٦٥ عضواً - جدير بالثناء بالفعل، فإن موافقة البرلمان على القانون المعدل للانتخابات البرلمانية الذي ينص على زيادة حصة النساء في القوائم الحزبية للمرشحين إلى واحدة من كل ثلاثة تعبر عن التزام واسع النطاق بمشاركة المرأة. ولتعزيز مشاركة النساء في الانتخابات، كناخبات ومرشحات على السواء، أنشئت لجنة توجيه وطنية تتألف من أعضاء في البرلمان وأمانة الدولة للنهوض بالمساواة وهيئات الإدارة الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والبعثة. وفي يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت لجنة التوجيه حلقة عمل وطنية، تحت عنوان ”قيادة النساء تؤدي بنا إلى السلام والاستقرار“، لمناقشة استراتيجيات لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات.

ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة. ففي حين أن النساء في الوقت الحالي يؤدين أدواراً هامة في عدد من المناصب الرئيسية في الوزارة والدولة ومواقع قيادية أخرى، من المشجع أن هناك جهوداً متعددة التوجهات تبذلها الحكومة والسلطات المحلية والمجتمع المدني والأمم المتحدة لزيادة مستوى مشاركة المرأة في العمليات السياسية والانتخابية وغيرها من عمليات صنع القرار. وخلال مناقشاتي في الشهور الماضية، ناشدت جميع الكيانات المعنية، بما فيها مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية في تيمور - ليشتي، للعمل على تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في المحافل الهامة وعمليات صنع القرار التي ستؤثر على مستقبل البلد.

وينتظر أن تكون الانتخابات حدثاً سياسياً أساسياً في العام القادم. وأشجع الشركاء الدوليين على إظهار التزامهم بتيمور – ليشتي مرة أخرى من خلال إرسال مراقبين للانتخابات وتقديم الدعم المالي الذي لا يزال مطلوباً كيما تقوم الأمم المتحدة بالأنشطة الانتخابية بناء على طلب الحكومة.

وعلاوة على ذلك، يتوقع على نطاق واسع أن تفضي الانتخابات لانتقال سلمي إلى حكومة جديدة في تيمور – ليشتي في غضون الربع الثالث من عام ٢٠١٢، يفتح الباب أمام مشاركة مجدية للمعارضة. وينتظر كذلك أن تظهر الشرطة الوطنية قدرتها على إدارة الأمن خلال فترة الانتخابات. وعلى أساس تلك الافتراضات، واعتماداً على استمرار الاستقرار، فإنني أشعر بالتفاؤل بأن الظروف ستسمح بمغادرة سلسة للبعثة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وفي يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر، قدمت الحكومة للبرلمان اقتراحها لميزانية الدولة لسنة ٢٠١٢، وتبلغ اعتماداتها ١,٧٦ بليون دولار، وبدأت المناقشة العامة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر حيث ينتظر أن تختتم يوم ٢٥ من نفس الشهر. ومناقشات البرلمان لهذه الميزانية التي تشارك فيها جميع الأحزاب، بما فيها المعارضة، مثال آخر على دوره كمنتدى جيد للنقاش الديمقراطي.

وكما يعرف المجلس، فقد وافق البرلمان في تموز/يوليه على الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور – ليشتي للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٣٠، وهي تحدد استراتيجيات الحكومة وإجراءاتها لتحويل تيمور – ليشتي إلى بلد متوسط الدخل بحلول عالم ٢٠٣٠. ومع المضي في تنفيذ الخطة، سيكون من المهم للاستثمار العام أن ينهض بالنمو الشامل للجميع والمستدام والمنصف، بحيث يمكن لكل شرائح السكان أن تستفيد من النمو والموارد الطبيعية لتيمور – ليشتي. وإيجاد فرص عمل متزايدة للشباب سيكون أمراً هاماً على نحو خاص كإسهام لا غنى عنه للاستقرار والرفاه على الأمد الطويل.

ومما يشجعنا، أن قادة تيمور – ليشتي يتعاملون مع تلك المسائل، ويحرزون تقدماً لا بأس به في عدد من المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ومضاعفة التركيز على الأهداف التي خرجت عن مسارها في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، ومن خلال رئاستها لمجموعة الدول الهشة السبع + (مجموعة الـ ٧+) فإن تيمور – ليشتي في صدارة جدول أعمال السياسة العالمية فيما يتعلق بالاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز فعالية المساعدة المقدمة للدول الهشة والمتضررة بالنزاع.

وأخيراً، هناك أوجه تقدم في تعزيز هيكل مكافحة الفساد. ولجنة مكافحة الفساد، التي بدأت العمل بكامل موظفيها في أوائل هذا العام، قد شرعت في الاضطلاع بالتحقيقات. كما أن البرلمان وافق على قانون ينشئ دائرة لمراجعة الحسابات في إطار المحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات، ويجري تدريب موظفيها الآن في لشبونة.

وكما ذُكِر في تقرير الأمين العام، فقد استقال اللواء تاور ماتان رواك، قائد القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور – ليشتي، من منصبه في ١ أيلول/سبتمبر. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف الرئيس خوسيه راموس – أورتا مراسم نقل القيادة إلى اللواء ليري أنان تيمور، نائب رواك لفترة طويلة والذي رقي حديثاً. وهذا الانتقال السلس للقيادة علامة مشجعة على استمرار الاستقرار المؤسسي في قيادة القوات المسلحة الوطنية.

وما فتئت تيمور – ليشتي تظهر التزامها بحقوق الإنسان. والتقرير الوطني لتيمور – ليشتي، الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها في

جهودها للنهوض بحقوق الإنسان في البلد وحمايتها، قد اعتمد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في الدورة الثانية عشر للفريق العامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أول تقرير علني تعده بعثة لحفظ السلام بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعنوان ”بالطبع نستطيع“. وفي ذلك الحدث، قدمت البعثة للمرة الأولى، المعلومات للأشخاص المعوقين في صيغ بديلة، بما في ذلك نسخة من التقرير بنظام بريل ولغة الإشارة.

وتتواصل عملية انتقال البعثة على قدم وساق. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، وقّع الرئيس ورئيس الوزراء وأنا أيضا، خطة انتقالية مشتركة بهدف توجيه عملية الانتقال في مجالات التركيز السبعة. وهذه هي المرة الأولى التي تنشئ فيها بعثة لحفظ السلام آلية كهذه بالاشتراك مع الحكومة المضيفة. وقد كان شرفاً شخصياً لي أن أعمل على نحو وثيق مع القيادة التيمورية في هذه العملية الجارية. وتمضي الحكومة، في سياق عملية الانتقال، في بذل جهود لضمان تخصيص الموارد الكافية لتعزيز قدراتها اللوجستية في المناطق التي تدعمها البعثة حالياً، مثل خدمات الطيران. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة على زيادة أنشطتها المعنية ببناء القدرات، سواء بالنسبة لما يقارب ٩٠٠ من موظفيها الوطنيين، أم بالنسبة للعديد من النظراء الوطنيين، على حد سواء. وقد حددت الأفرقة العاملة المشتركة في كل واحد من مجالات التركيز أيضاً، في سياق عملية الانتقال، الدعم المقدم حاليا من قبل البعثة، الذي ينبغي تسليمه إلى وكالات الأمم المتحدة، التي ستحتاج بدورها، إلى جمع الموارد المالية اللازمة لتوسيع نطاق مسؤولياتها بين الآن وحتى نهاية العام المقبل.

ولا يشكل إنهاء مهام بعثة حفظ السلام على نحو مخطط ومنظم سوى جانب واحد من نجاح عملية الانتقال. وبالقدر ذاته من الأهمية، يتعين تحديد نوع المشاركة المطلوبة من قبل الأمم المتحدة، التي يحتاجها البلد المعني عقب انتهاء البعثة، عبر التشاور مع الحكومة، فيما يتعلق بأولوياتها ومتطلباتها. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2011/641) فسوف تستمر المشاورات بشأن الخيارات العديدة الممكنة لوجود بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي عقب انتهاء البعثة. ولاحظ التقرير ضرورة مناقشة أي من الخيارات الممكنة مع الحكومة التي سيتم تشكيلها بعد انتخابات عام ٢٠١٢.

وسوف يكون العام المقبل حافلا بالأحداث بالنسبة لتيمور – ليشتي. ومثلما يفعل الجمهور التيموري، تتطلع البعثة إلى ما يسمى في ديلي أحيانا بـ ”مهرجان الديمقراطية“ المتوقع عقده في عام ٢٠١٢. وسوف تكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تتسم بالمصداقية والطابع السلمي، اختباراً أيضاً للتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في النهوض بعملية السلام والتنمية المستدامة. وستكون الانتخابات أيضا اختبارا لقدرة المؤسسات الأمنية التيمورية، ولا سيما القدرة على ضمان السلامة العامة والأمن في جميع أنحاء البلد.

وكما ذكرت في وقت سابق، لا تزال تيمور – ليشتي تواجه عددا من التحديات في الأجل الطويل، فيما يتعلق بتحقيق تطلعاتها الإنمائية، بما في ذلك تعزيز القدرات المؤسسية، ومواصلة تعزيز قطاع الأمن، وزيادة الموارد البشرية. وسوف تكون هناك حاجة إلى دعم إضافي على نحو خاص، في مجالات مثل الوصول إلى آليات العدالة والرقابة والمساءلة، وتوظيف الشباب، والخدمات الصحية. ومع ذلك، وعلى نحو ما عكسه تقرير الأمين العام، فإن هناك أيضا العديد من الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل. فأولا وقبل كل شيء، هناك تصميم الشعب التيموري، الذي يستحيل بدونه تحقيق أي من مجالات التقدم المحرز، التي وصفها التقرير.

في الختام، أود أن أشكر وزير الخارجية دا كوستا، بصفته ممثلاً لحكومة تيمور – ليشتي، على تعاوننا الممتاز. وأود أيضا أن أشكر جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك المعارضة، فضلا عن المجتمع المدني، على تعاونهم المستمر. كما أتوجه بالشكر إلى جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، لمساهمتهما في الجهود التي كلفنا بها لدعم تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا كوستا.

السيد دا كوستا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالبرتغالية وتولى الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): لقد شعرت بارتياح كبير وأنا أعود اليوم إلى مجلس الأمن للمشاركة في هذه المناقشة بشأن تيمور – ليشتي. وتعود العلاقة بين الشعب التيموري والأمم المتحدة إلى ٣٦ عاما، منذ أن اعتمدت الجمعية العامة قرارها الأول بشأن بلدي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. ومنذ ذلك الحين توثقت تلك العلاقة على نحو مطرد، وشملت مجلس الأمن، الذي كان دوره حاسما في كفالة سيادتنا واستقلالنا. ولتلك الأسباب، أود أن أتوجه أولاً وقبل كل شيء بالشكر العميق والصادق، بالنيابة عن الشعب التيموري وحكومته التي أنا عضو فيها، للاهتمام والسخاء اللذين أولاهما أعضاء المجلس لتيمور – ليشتي وشعبها.

وأود أيضا أن أنوه بجهد وتفاني الممثلة الخاصة للأمين العام، سعادة السيدة أميرة حق، الحاضرة معنا هنا. فقد ساهم التزامها إلى حد كبير في تقدم الحالة في تيمور – ليشتي، وفي العلاقة الممتازة بين بلدنا والأمم المتحدة.

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، أدلى دولة رئيس الوزراء، كاي رالا زانانا غوسماو، بخطاب في القاعة (انظر S/PV.6485) وصف فيه على نحو كامل وشفاف، المسار الذي اتخذته تيمور – ليشتي في فترة حكومتنا، ومنذ الظروف التي أنشئت وكلفت فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وهي الظروف التي يعلمها جميع الأعضاء جيداً. فقد أصبح الاستقرار السياسي والاجتماعي، جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، واقعا في بلدنا. بل هما ثمرة استثمار عام كبير تم توجيهه نحو تحقيق تلك الغاية. وكان ذلك المسار طويلاً، غير أننا تغلبنا على الكثير من العقبات.ومع ذلك، فإننا نعترف بكل تواضع، بأن هناك عقبات أكثر صعوبة لا تزال ماثلة أمامنا. ونحن على علم بها، غير أن من المهم أن نلاحظ أن تيمور – ليشتي ستحتفل في عام ٢٠١٢ بمرور عشر سنوات فقط على استعادة استقلالها.

ونرى أيضا أن هذا البلد يقوم الآن على أسس أكثر استقرارا مما كان عليه قبل خمس سنوات. وندرك أن الأمور قد سارت كما ينبغي، إلى حد كبير، بيد أن علينا الاعتراف بأنه تم اتخاذ خطوات هامة للغاية في جميع المجالات تقريبا. والدليل على ذلك، أن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً، يضع تيمور – ليشتي، في دليله بشأن التنمية البشرية، في المرتبة الخامسة فقط في قائمة آخر البلدان ذات التنمية المتوسطة، وقبل الكثير من الدول الأخرى التي سبقت تيمور – ليشتي إلى نيل استقلالها بعدة عقود، و لم تشهد صراعاً.

وقد ساهم النمو الاقتصادي القوي الذي تم تسجيله في غضون السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، والمعاشات التقاعدية للمعوقين وكبار السن، فضلا عن تعويضات الاستحقاق التي تمنح للمقاتلين السابقين، جنبا إلى جنب مع مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية، التي يتم تنفيذها على مستوى المناطق والقرى، بشكل حاسم في

خلق فترة من السلم الاجتماعي لم يسبق لها مثيل منذ استعادة استقلالنا.

كما تم إحراز تقدم ملموس أيضاً في إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، بفضل الدعم المقدم لنا في هذا المجال، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي شريكا مفيدا وقيما لنا في هذا الجهد، وخصوصا، منذ أن تولت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي المسؤولية الكاملة عن إنفاذ الأمن الداخلي، منذ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١. ومنذ ذلك التاريخ، استثمرت الشرطة الوطنية استثماراً كبيراً في تدريب قواتها، فضلاً عن تعزيز خدماتها اللوجستية، وبنيتها التحتية من أجل ضمان جودة أنشطتها العملياتية. ونتوقع في العام المقبل، أن يمنح رئيس الوزراء، والممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور – ليشتي شهادات نهائية لقوات الشرطة الوطنية، ستشير إلى انتهاء تلك المرحلة، التي سيتم تأكيدها أيضاً خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة.

يتجلى بوضوح التزام الحكومة بالتدريب المهني لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ولوجستياتها وعملياتها في الميزانية الوطنية، التي خصصت ٢٠ مليون دولار تحقيقا لهذه الغاية والتي أجازها البرلمان في الأسبوع الماضي. وبالإضافة إلى الميزانية، تحظى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بالدعم القوي في هذا المجال من خلال برنامج التدريب والتطوير التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في سياق خطة التنمية المشتركة التي وقعت في شباط/فبراير، ومن خلال التعاون الثنائي مع أستراليا ونيوزيلندا والبرتغال واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى التعزيزات المتوقعة في الميزانية، فإن قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ملتزمة أيضا بتجنيد ٢٥٠ فردا جديدا، سيبدأون التدريب في كانون الثاني/يناير للاندماج في قوة الشرطة في الربع الثالث من عام ٢٠١٢.

وأخيرا، في ما يتعلق بالتطوير المهني لكفالة امتياز قوة الشرطة الوطنية وروحها المهنية، ركزت لجنة رصد عملية ترقيات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي أيضا على مجال الانضباط. سوف تساعد قواعد الانضباط الجديدة، التي أقرها مؤخرا مجلس الوزراء وفي انتظار اعتمادها، في سد الثغرات في هذا المجال، مع إجراء حلقات تدريبية وحلقات عمل بدعم من شرطة الأمم المتحدة. نحن ملتزمون التزاما ثابتا بالنهوض بالإجراءات القانونية في قضايا الـ ١٩٩ ضابطا من ضباط قوة الشرطة الوطنية الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام. وأود أن أبلغ المجلس بأن ١٩٥ قضية من القضايا قيد التحقيق أو بانتظار صدور الحكم فيها. وجرى تسوية قضيتين عن طريق الفصل من الخدمة وواحدة بالإعفاء من المسؤولية.

ويسرني كثيرا أن أتمكن من القول إن تيمور – ليشتي لديها أكبر نسبة من النساء في مرفقها للشرطة في المنطقة بأكملها، وهذه شهادة على التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لديمقراطيتنا الفتية. وينص القانون الانتخابي الجديد، الذي صدر في حزيران/يونيه، على أن يكون واحد من كل ٣ مرشحين امرأة. وتعمل الحكومة، من خلال إدارتها لتعزيز المساواة مع منظمات المجتمع المدني وفي شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل تحقيق أقصى مشاركة للمرأة في انتخابات عام ٢٠١٢. وأود أيضا أن أشير إلى أن هناك اعترافا واسع النطاق على الصعيد الوطني بإسهام المرأة – وقد منحت امرأة تيمورية، فيلومينا باروس دوس رييس، مؤخرا جائزة إن – بيس، شبكة العمل من أجل السلام والمساواة والحصول على الفرص وخدمة المجتمع والتمكين، على إسهاماتها في السلام – خاصة في المناطق الحدودية، من خلال التبادل الثقافي وبناء القدرة في المجتمعات المحلية كوسطاء بين أطراف الصراع وعناصر للسلام والتنمية الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، شاركت تيمور – ليشتي مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر في حوار بناء في مجلس حقوق الإنسان بشأن استعراضها الدوري الشامل الأول. وأؤكد للمجلس التزامنا الكامل بتنفيذ التوصيات التي تلقيناها. لقد اتخذنا أيضا خطوات هامة لتأديب جماعات الفنون القتالية التي كانت نشطة خارج إطار الروح الرياضية لأنشطتها. وقمنا بسن تشريع بشأن أنشطة هذه الجماعات ووضعنا مدونة سلوك. ويعمل وزير الدولة للشباب والرياضة بنشاط على تعزيز كل التدابير الضرورية لتفادي وقوع حوادث في المستقبل بين هذه الجماعات. وحوادث العنف المعزولة التي وقعت في بعض الأماكن، مثل زومالاي، هي نتيجة مسائل قديمة بين سكان القرى المتجاورة، وتشمل عناصر مرتبطة بجماعات الفنون القتالية. وأعادت الحكومة، من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، الحياة العادية بين الأسر المتأثرة وأنهت تحقيقا أسفر عن سجن كل الأطراف المتورطة.

وفي ما يتعلق بالقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي، فإننا نواصل تعزيز هذه المؤسسة العسكرية. وفي الشهر الماضي، طلب اللواء تاور ماتان رواك التقاعد وسلم الراية إلى اللواء لير آنان تيمور. يدلل هذا في حد ذاته على مدى النضج الذي بلغته القيادة العليا للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي بالنقل السلمي والطوعي لقيادة قواتنا المسلحة.

إن اتفاقات التعاون الدفاعي التي وقعت مع نيوزيلندا وإندونيسيا وستوقع مع الولايات المتحدة وأستراليا أمثلة على التزام تيمور – ليشتي بالعمل في إطار جديد للعلاقات بعد خروج القوات الدولية لتثبيت الاستقرار. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سيشارك ١٢ فردا من أفراد القوات المسلحة للمرة الأولى في بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة كأعضاء في وحدة المهندسين البرتغالية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتبدأ تيمور – ليشتي مساهمتها في عمليات حفظ السلام بقدر كبير من الفخر. وأشير إلى أن اثنين من ضباط قوة الشرطة الوطنية جزء من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وأن أحد أفراد القوات المسلحة مراقب عسكري في أحدث البلدان عمرا في العالم، جنوب السودان.

إن تيمور – ليشتي، اليوم، دون شك، أفضل استعدادا لمواجهة مستقبلها مما كانت قبل خمس سنوات. جرى تعزيز الكثير من مؤسسات الدولة وإنشاء آليات الرقابة لرصد أنشطة موظفي الدولة، بما في ذلك إنشاء لجنة لمكافحة الفساد وإدارة لمراجعة الحسابات واستمرار التحسن في قطاع العدالة باعتبارها دعائم مجتمع أكثر عدالة يعول عليه. إن التقدم الذي تحقق في هذه المجالات ضروري في الأجلين المتوسط والطويل، ويتعذر قياسه في أشهر أو حتى سنوات، كما هو الحال أيضا مع التوعية المدنية لشعب عاش ٢٤ عاما في ظل القهر والعنف. إن العواقب المؤلمة لتلك الممارسات على كل المستويات لا تختفي من ذاتها بين عشية وضحاها. نحن ندرك ذلك، ورغم استمرار بعض القضايا، فإننا نعلم أنه ليس لها نفس التأثير الاجتماعي.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الآليات التي أنشئت صممت بحيث تزداد قوة باطراد وللإسهام في إدارة حكومية أفضل. إن تيمور – ليشتي أول بلد آسيوي وثالث بلد في العالم يفي بمعيار الشفافية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وأنشأت موقعا على شبكة الانترنت يتيح الوصول الآني المجاني لحسابات ميزانية الدولة. تبدأ العدالة الاجتماعية لشعب تيمور – ليشتي بالأهداف الطموحة للتنمية المستدامة التي حددت في خطة التنمية الاستراتيجية التي أقرها البرلمان. وتحدد الخطة الاتجاهات الإنمائية حتى عام ٢٠٣٠ والتي تشمل الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والاقتصاد وفي تحويل

اقتصاد تيمور – ليشتي من اقتصاد يعتمد أساسا على النفط إلى اقتصاد غير قائم على النفط.

نحن نعتقد أن عام ٢٠١٢ سيكون عاما خاصا في حياة تيمور – ليشتي والتيموريين. سنجري الانتخابات الرئاسية في الربع الأول. وفي ٢٠ أيار/مايو، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة الاستقلال، وقد تجرى الانتخابات البرلمانية في نهاية حزيران/يونيه. وسنحتفل أيضا بالذكرى المئوية لتمرد مانوفاهي، الذي حدث أثناء الاحتلال البرتغالي لتيمور، وأخيرا، ذكرى مرور ٥٠٠ سنة على وصول أول برتغالي إلى جزيرة تيمور، التي سنحتفل بها في جيب اويكوسي. نريد أن تجري انتخاباتنا في جو من السلام والاستقرار والاحتفال. ونعرف مدى أهميتها بوصفها عاملا محددا لديمقراطيتنا اليافعة.

وهناك إشارات إيجابية على أن القادة السياسيين من جميع الأطراف سيلتزمون بالعمل في جو من الاحترام المتبادل على تعزيز السلام والدفاع عن القيم الديمقراطية للحرية والتسامح. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيين، بما فيهم البرتغال واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل والمكسيك، على إسهاماتهم الهامة في نجاح انتخاباتنا.

لا بد أن يسود هذا الجو لدى تخفيض بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في نهاية العام القادم. وأشيد بالعمل المشترك الذي أنجز في إعداد الخطة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وإذ نتعلم من أخطائنا في الماضي التي كانت لها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة على أمن واستقرار البلد، فإنه يتعين علينا أن نولي اهتماما خاصا بمراقبة تطور الانتقال على أساس التقارير الفصلية المقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى. وكما لاحظ رئيس الوزراء زانانا غوسماو عندما وقّع الخطة، فإنها وثيقة حية يمكن بل ينبغي أن تتكيف من وقت لآخر لكفالة فعاليتها وتنفيذها تنفيذا تاما.

وعلى الصعيد الإقليمي، قامت تيمور – ليشتي بخطوات رئيسية نحو الاندماج في المنطقة. لقد أصبحنا، في نيسان/أبريل ٢٠١١، عضوا مراقبا في المجموعة الميلانيزية. ورحبنا أيضا بكثير من الارتياح بالقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في بالي للنظر في طلب العضوية الذي تقدمت به تيمور – ليشتي بموجب المعايير الواردة في رسالة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونرحب بالتزام اندونيسيا ودعمها التام، من بين مختلف بلدان الرابطة، وكذلك الدول الصديقة في المنطقة وفي العالم خلال كامل عملية طلب تيمور – ليشتي للانضمام إلى هذه المنظمة الإقليمية الهامة.

ونحن على ثقة أن تيمور – ليشتي ستحظى بثقة بلدان المنطقة وستنضم إلى الأسرة الكبيرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في الوقت المناسب. ونحن على ثقة أيضا أن الاستقرار والأمن سيسودان في تيمور – ليشتي وستجري الانتخابات القادمة في جو من الحرية والهدوء وحسب المعايير الدولية. ولذا، فإننا سنتمكن، بعد الانتخابات في عام ٢٠١٢، من البدء في مرحلة جديدة بانسحاب بعثة الأمم المتحدة تدريجيا وتحقيق عملية الاندماج في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على نحو تدريجي.

وفي الختام، أود أن أحيي أعضاء مجلس الأمن وأشكرهم على دعمهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دا كوستا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة كريفانو ماتشادو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن البرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود أن أرحب

بكم، سيدي، بوصفكم رئيس مجلس الأمن. وأود أن أؤكد مجددا دعم البرازيل للرئاسة البرتغالية وشعورنا بالارتياح لعقد هذه المناقشة بشأن تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أرحب بالوزير زاكارياس ألبانو دا كوستا وأعرب عن تقديري لحضوره في قاعة المجلس. وأشكر الممثلة الخاصة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية وأهنئها على قيادتها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وعلى الجهود التي تبذلها في دعم البلد.

لقد أظهرت تيمور – ليشتي قدرة ملحوظة على التغلب على الصعوبات التي واجهتها في العقود الماضية. وتتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة للاعتراف بنجاح البلد في النهج الذي اتبعه بالرغم من العديد من التحديات التي واجهته على طول الطريق. وتثبت الحالة في تيمور – ليشتي أن الذين شككوا في قدرة شعب تيمور – ليشتي على التقدم نحو الاستقرار السياسي والأمن والتنمية كانوا مخطئين.

وفي قطاع الأمن، نرحب بنقل مسؤوليات الشرطة إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. لقد اضطلعت الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في عملية الانتقال وبرامجها لبناء القدرة بدور هام في تعزيز قوة الشرطة الوطنية. واستمرار الهدوء والاستقرار في البلد إشارة واضحة على نجاح هذه العملية. وحقيقة أن الأهداف التي ستحققها تيمور – ليشتي هي الآن ذات طبيعة اجتماعية – اقتصادية ومؤسسية إنما تبرهن على التغلب على التحديات السابقة المتمثلة في الصراع وعدم الاستقرار.

وفضلا عن ذلك، يجري بالفعل تجاوز عوائق جديدة. ورغم أنه قد تكون هناك حاجة إلى إحراز تقدم، لقد شقّت تيمور – ليشتي طريقها باطّراد نحو التحسينات الضرورية. وعجّل البلد بالنمو الاقتصادي وأرسى الأسس للاستثمارات وتطوير البنى التحتية. لقد تحسنت المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا.

وفي المجال المؤسسي، بذلت الحكومة التيمورية جهودا لوضع الآليات لحماية حقوق الإنسان وبرامج لمكافحة الفساد ولتعزيز الشفافية. وهي إشارات على تعزيز طبقة سياسية ناشطة ومجتمع يدرك احتياجات البلد للمضي قدما.

إن زيادة الإدماج الدولي لتيمور – ليشتي – مثل عضويتها في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وكذلك من خلال المبادرات الأخرى مثل سعيها للانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي نأمل أن يتكلل بالنجاح – هي بمثابة منصة الانطلاق التي لن يستفيد منها التيموريون فحسب، بل المجتمع الدولي ككل. ويبرهن إدماج الضباط العسكريين التيموريين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أن البلد قد بدأ في تقديم إسهاماته في جهود المجتمع الدولي.

إن أكبر إشارة على نضج تيمور – ليشتي هي العملية السياسية السليمة القائمة في التحضير للانتخابات في العام القادم. والحوار السياسي البناء والسلمي بين الحكومة والمعارضة هو حوار نموذجي. و تزامن الانتخابات الثالثة التي يزمع البلد إجراؤها في عام ٢٠١٢ مع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة الاستقلال أمر له أهمية رمزية كبيرة.

وتشيد البرازيل بالإسهام الهام الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في النجاح الذي حققته تيمور – ليشتي. لقد اضطلعت البعثة بدور أساسي في دعم البلد بالمهمات الضرورية لتقدمه. وترى البرازيل أنه من الهام لتيمور – ليشتي أن تمتد النتائج الإيجابية التي تحققت بدعم بعثة الأمم المتحدة إلى المجالات الأخرى مثل الانتقال وبناء القدرة. وخطة الانتقال المشتركة تدبير إيجابي سيتيح التخطيط الكافي لفترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة واستمرار

التعاون الدولي في المجالات التي تحدد حكومة تيمور – ليشتي أنها بحاجة إلى المساعدة.

وقد دعمت البرازيل تيمور – ليشتي من خلال عدد كبير من المشاريع التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف. وسنواصل العمل معا في تنفيذ البرامج في مجالات تشمل الزراعة والتعليم والعدالة والأمن.

التيموريون لهم كل الحق في أن يفتخروا. فرحلة البلد الناجحة ليست دائما القاعدة في الحالات المماثلة. وتبرز حالة تيمور – ليشتي كنموذج فريد لحالات ما بعد الصراع. وقد أفلح شعب وحكومة تيمور – ليشتي في حشد جهودهما، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، واكتشفا من جديد الدرب المفضي إلى السلام والتنمية. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يؤازراهما في مسيرتهما على ذلك الدرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الوزير مشادو على بيانها.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الوزير برتاش، أود بادئ ذي بدء أن أشكر كم على حضوركم هنا اليوم وترؤسكم اجتماعنا هذا. وأود أيضا أن أشكر السيد دا كوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، والسيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام.

ترحب الصين بحقيقة أن شعب وحكومة تيمور – ليشتي قد حققا تقدما إيجابيا في بناء بلدهما أثناء الفترة قيد الاستعراض. وننوه أيضا بأن تيمور – ليشتي، بسبب النقطة المتدنية جدا التي انطلقت منها في هذه العملية، لا تزال تواجه تحديات من حيث تحسين ظروف المعيشة والحفاظ على استقرار البلد.

أود أن أركز بياني على ثلاثة مجالات.

أولا، يحدونا الأمل أن يتمكن زعماء مختلف الأحزاب التيمورية من مواصلة حسم خلافاتهم عن طريق الحوار. وتقدر الصين الجهود التي يبذلها الرئيس راموس – هورتا والممثلة الخاصة أميرة حق للنهوض بالحوار بين الأطراف، وندعو الأحزاب المختلفة في تيمور – ليشتي، من أجل مصالح الشعب والوحدة الوطنية، إلى أن تسعى إلى حسم أي خلافات فيما بينها عن طريق قنوات الاتصال والتعاون، لتمكين الشعب من تركيز جهوده على بناء البلد. ويحدونا الأمل أن تتيح الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر عقدها في العام المقبل فرصة جديدة للشعب يوطد فيها أركان استقراره السياسي.

ثانيا، نؤمن بأنه ينبغي لتيمور – ليشتي أن تواصل تعزيز أمنها واستقرارها. وقد سبق للشرطة الوطنية أن تولت بصورة تامة وظائفها الأمنية. وإن الحالة الأمنية، حتى هذا اليوم، ظلت مستقرة جدا في جميع أرجاء البلد. فلم تقع أي حوادث خطيرة، وإن الصين تستحسن ذلك. ونأمل أن تواصل تيمور – ليشتي تقوية قواها الأمنية الذاتية لكفالة أمن مواطنيها. ومما يتسم بالأهمية ضمان أن تدري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العام المقبل في ظروف إيجابية في بيئة يسودها الأمن. ويحدونا الأمل أن تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (بعثة تيمور – ليشتي)، في ما تبقى من ولايتها، بتدريب الشرطة كمسألة ذات أولوية من عملها، من أجل مساعدة الشرطة على تقوية قدراتهم.

ثالثا، من أجل ضمان السلام والأمن الدائمين في تيمور – ليشتي، لا بد من تطوير الاقتصاد وتحسين ظروف المعيشة بقدر أكبر. وتساند الصين الجهود التي تضطلع بها حكومة تيمور – ليشتي لتنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار الاجتماعي وتركيز جهودها على بناء الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم تيمور – ليشتي في مسيرتها الإنمائية بغية كفالة أن تمضي قدما صوب التنمية المستدامة.

وتقدر الصين كثيرا خطة الانتقال التي شاركت في وضعها بعثة تيمور – ليشتي وحكومة تيمور – ليشتي، ويحدونا الأمل أن يتعاون الطرفان عن كثب في هذه العملية الانتقالية. ونأمل أن تتمكن بعثة تيمور – ليشتي من الانسحاب من تيمور – ليشتي وفقا للخطة المقررة، حتى يصبح البلد قصة نجاح للأمم المتحدة في مجال تطوير بعثات حفظ السلام ووضع استراتيجيات الخروج الناجحة. وترى الصين أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تقديم المساعدة، بعد الانسحاب المرتقب لبعثة تيمور – ليشتي، ووفقا لرغبات حكومة تيمور – ليشتي.

السيد دلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالترحيب بكم في المجلس. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية تيمور – ليشتي وبنائبة وزير خارجية البرازيل. وأتوجه بالشكر إلى الممثلة الخاصة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية صباح اليوم وعلى قيادتها المتفانية والتزامها بترسيخ أركان السلام في تيمور – ليشتي.

التعاون فيما بين الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والعناصر الفاعلة المتعددة الأطراف بدأ يحقق الأرباح المنشودة في تيمور – ليشتي. وإن استمرار التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة سيكون حاسم الأهمية لهذا البلد الفتي في مسيرته نحو التنمية والازدهار. ويتيح لنا تقرير الأمين العام (S/2011/641) فرصة مناقشة احتياجات تيمور – ليشتي، والتأمل في التقدم المحرز في التخطيط لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (بعثة تيمور – ليشتي)، والشروع في التخطيط الطويل الأمد لمستقبل أنشطة الأمم المتحدة في البلد.

اسمحوا لي أن أتناول اليوم أربع مسائل.

أولا، تشعر الولايات المتحدة بالسعادة والطمأنينة من أن الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي تظل مستقرة وأن الجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني تؤتي أكلها. وقد شكل نقل المسؤوليات الأولية في مهام الشرطة في آذار/مارس الماضي من بعثة تيمور – ليشتي إلى الشرطة الوطنية التيمورية خطوة حاسمة في تطوير قدرة المؤسسات الوطنية على النهوض بالأمن الدائم في تيمور – ليشتي. ونقدر الدعم الجوهري الذي قدمته بعثة تيمور – ليشتي للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ونعترف بنجاح الشرطة الوطنية في تعزيز قدراتها. ونعترف أيضا ونشيد بالتزام قوات الدفاع التيمورية بتحسين مهنيتها وبناء جاهزيتها، بما في ذلك القدرة على الاستجابة في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية.

لكن الكثير من العمل ما زال مطلوبا. وإن الجهود المتواصلة لإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية والجيش ضرورية. وإننا نشجع حكومة تيمور – ليشتي على التركيز على إقرار أدوار محددة بدقة للشرطة والجيش. ويتسم هذا بأهمية خاصة مع تقدم تيمور – ليشتي على طريق الانتخابات في عام ٢٠١٢. وتلتزم الولايات المتحدة بدعم التطوير المتواصل لقوات الجيش والشرطة عن طريق التبادلات المهنية والتدريب والمناورات.

ثانيا، ومثلما سبق ذكره، ستجري تيمور – ليشتي انتخابات رئاسية وبرلمانية في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وإن أهمية تنظيم وعقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية لا يمكن المغالاة فيها. وإننا نحث جميع الأحزاب السياسية على احترام نتائج العملية الديمقراطية وعلى ممارسة الأنشطة السياسية بطريقة سلمية.

والولايات المتحدة يسرها أن تلبي الطلب الذي تقدمت به حكومة تيمور – ليشتي لإرسال مراقبي انتخابات ولتنفيذ برامج تعليمية حول الممارسات المدنية وتثقيف الناخبين. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم للعملية الانتخابية.

ثالثا، أود أعيد التأكيد على أهمية المؤسسات الحكومية وبناء القدرات في تيمور – ليشتي. ويشكل تعزيز سيادة القانون ومؤسسات الحكم عنصرا مهما في تحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي في المستقبل. ونحث على مواصلة تقديم الدعم الدولي لذلك الجهد. ومن الجدير بالثناء المشاركة المتزايدة للمرأة في الشرطة الوطنية وفي السياسة وينبغي أن تحذو حذوها جميع المؤسسات الأخرى. ومن الجدير بالثناء أيضا ما تبذله حكومة تيمور – ليشتي من جهود فيما تحرزه من تقدم في تعزيز مبادرات مكافحة الفساد وتطبيق الشفافية، بما في ذلك إنشاء لجنة مكافحة الفساد، وغير ذلك من المبادرات.

ونحث على الاضطلاع بالمزيد من العمل في إضفاء الطابع المؤسسي على مساءلة الحكومة، وتوفير الوصول إلى العدالة، وحل مسائل الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك إنشاء معهد للذاكرة العامة. إن إقامة مؤسسات قوية مكرسة لحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الازدهار الوطني، وتحقيق المساءلة على جميع المستويات، أمور لها أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في تيمور – ليشتي.

أخيرا، أود أن أبرز المستوى المبهر للتعاون بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وحكومة تيمور – ليشتي في وضع الخطة الانتقالية المشتركة والتصديق عليها. وستوجه الخطة عملية الانسحاب التام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بنهاية عام ٢٠١٢. ونشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والحكومة على مواصلة تنفيذها بشكل متسق ومنهجي.

وفي حين نقترب من انتخابات عام ٢٠١٢، ستزداد كثافة الأعمال التحضيرية للانتخابات ويمكن أن تثبت أنه من الصعب الحفاظ في آن واحد على الأعمال التحضيرية لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في نهاية المطاف. ونحث بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وحكومة تيمور – ليشتي على تجنب التأخير في تنفيذ الخطة الانتقالية وعلى مواصلة إشراك الأطراف الدولية لضمان اكتشاف الثغرات في القدرات وسدها بسرعة.

وبقرب انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بعد عام بقليل، نغتنم هذه الفرصة للتفكير بشكل جماعي في المشاركة المقبلة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في تيمور – ليشتي. وتعتقد الولايات المتحدة أنه لا يزال الدعم الدولي المقدم لتنمية تيمور – ليشتي يحظى بأهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد. ولا نزال ملتزمين بمواصلة الحوار مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في البلد بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وستكون المساعي الحميدة للأمم المتحدة وأنظمة الدعم الدولي الأخرى جزءا لا يتجزأ من عملية مواصلة التنمية في تيمور – ليشتي وستوفر الفرص لتيمور – ليشتي للمساهمة أيضا في تلك المؤسسات.

وتبدأ تلك العلاقة ذات الفائدة المتبادلة في التطور بالفعل. لقد انتقلت تيمور – ليشتي تدريجيا من بلد يحتاج إلى قوة لحفظ السلام إلى بلد يساهم في قوات حفظ السلام. وخدم ضباط الشرطة بتيمور – ليشتي في البعثات المرسلة فيما وراء البحار، بما في ذلك في كوسوفو في عام ٢٠٠٥ وفي غينيا – بيساو في هذا العام. وفي تموز/يوليه من هذا العام، بدأ ١٢ مهندسا من قوات الدفاع التيمورية فترة تدريبية مدتها ستة أشهر للإعداد لالتحاقهم في نهاية المطاف بالكتيبة البرتغالية التي ستخدم مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

كما نثني على الدور الذي تضطلع به تيمور – ليشتي بوصفها رائدة دولية للدول الضعيفة، من خلال تأسيسها لمجموعة البلدان السبعة زائد واحد الخارجة من الصراعات ومشاركتها فيها.

وفي الختام أو أن أتقدم بالشكر مرة أخرى للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة حق، على قيادتها وتفانيها، ولحفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على عملهم وإسهاماتهم، وللداعمين الآخرين لتيمور – ليشتي في الميدان وفي الخارج، وللتيموريين أنفسهم، على تفانيهم المستمر في تحقيق السلام والأمن في تيمور – ليشتي.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن ترحيبي الحار، وأن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية الدائمة التي يوليها بلدكم في المحافظة على السلام والأمن الدوليين في أجزاء مختلفة من العالم. كما أود أيضا أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي وبنائب الوزير للشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية بالبرازيل.

ويود وفد بلادي أن يشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، على إحاطتها الإعلامية المفصلة والشاملة بحق، التي تساعدنا على فهم الأحداث الرئيسية التي جرت في ذلك البلد منذ تجديد ولاية البعثة في كانون الثاني/يناير. ونود أن نبرز ما تتمتع به الممثلة الخاصة من روح القيادة والالتزام المستمرين، واللذين يتجليان أيضا فيما يضطلع به موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي من أعمال. وإننا نؤيد تأييدا تاما العمل المتواصل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي.

ونعرب عن سرورنا بما استمعنا إليه اليوم. عندما يجتمع مجلس الأمن ويرى التقدم المحرز في المسائل المدرجة في جدول أعماله، ندرك أن منظومة الأمم المتحدة تزداد قوة وأن عملنا لم يذهب هباء. إن الحالة في تيمور – ليشتي هي إحدى تلك الحالات. ونرحب بالتقدم المحرز في بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية، الذي نتمناه لتيمور – ليشتي.

وفي ذلك السياق، نعرب عن تقديرنا البالغ للرغبة التي أعرب عنها القادة السياسيون بضمان تحقيق الاستقرار خلال العملية الانتخابية التي ستجري في عام ٢٠١٢ وبالحفاظ على الوحدة الوطنية وتركيز جهودهم على الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل. ولا يوجد أدنى شك في أن إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية سيشكل معلما لتيمور – ليشتي. ولذلك ندعم بشكل كامل العملية الانتخابية. ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون بكل السبل التي تعتقد تيمور – ليشتي أنها ستساعدها.

إن الاهتمام الذي تبديه القطاعات المختلفة في البلد لتوفير مساحة للحوار المستمر والواسع النطاق – وتقدم مبادرة موبيسي الثانية مثالا على ذلك – هو أنسب الطرق التي تؤدي إلى السماح بتبادل الآراء بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة للحفاظ على الأمن والاستقرار أثناء الانتخابات التي ستجرى في العام القادم وبعدها. ويشكل الحوار المحترم، وهو امتداد للسلام الحقيقي، السبيل المؤدي إلى المصالحة الحقيقية والوئام والرفاهية.

ومن الأمور المشجعة أيضا أن نعلم أن قوات الشرطة التيمورية تضطلع حاليا بالمسؤولية الكاملة عن عمليات الشرطة في جميع أنحاء البلد، وأن معدل الجرائم المبلغ عنها يستمر في الانخفاض، وأن الاستقرار قد تحقق. وبالرغم من أن الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٢ ستشكل تحديا كبيرا للقدرة اللوجستية لقوات الشرطة الوطنية التيمورية، ولا سيما في المناطق النائية، فإننا على ثقة بأنها ستكون قادرة على التصدي للتحديات التي قد تنشأ. وسيكون للدعم الذي

تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في تلك المجالات أهمية حاسمة.

أخيرا، نود أن نكرر دعمنا للعملية الانتقالية التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والحكومة من أجل تمكين البعثة من الانسحاب بنهاية عام ٢٠١٢. وسيمكن تعزيز القدرات الوطنية القادة والشعب في تيمور – ليشتي من مواصلة إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف المشتركة التي تهدف إلى التشجيع على وضع نموذج شامل للنمو نزيه ومستمر وطويل الأجل.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلادي عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، ولوزير خارجية البرتغال، لترأسكم هذه المناقشة. كما نعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، لإحاطتها الإعلامية عن الحالة في تيمور – ليشتي، وللسيد زاكارياس دا كوستا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وللسيدة فيرا كريفانو ماتشادو، نائبة الوزير للشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية للبرازيل، ولأعضاء الفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي، لحضورهم هذه المناقشة الهامة.

ويود وفد بلادي أن يشيد بحكومة تيمور – ليشتي وشعبها لالتزامهما المتواصل بتوطيد السلام والوحدة والاستقرار والتنمية في بلدهما. تؤيد جنوب أفريقيا الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره (A/2011/641)، التي أشار فيها إلى أن إجراء انتخابات سلمية وموثوقة، للمرة الثانية منذ أزمة عام ٢٠٠٦، سيكون معلما أساسيا لتيمور – ليشتي. ستشهد هذه الانتخابات مشاركة أكبر عدد من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٧ و ٢٤ سنة، الذين سيدلون بأصواتهم للمرة الأولى. وسيكون نجاح إجراء الانتخابات علامة إيجابية نحو توطيد الديمقراطية في تيمور – ليشتي. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى مساعدة تيمور – ليشتي في الإعداد للعملية الانتخابية.

وتشيد جنوب أفريقيا بالعمل الذي أنجزه ولا يزال ينجزه فريق الأمم المتحدة القطري والممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور – ليشتي. فقد واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام، ضمن أمور أخرى، خلال الفترة قيد الاستعراض، معالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة والمساءلة ومسائل قطاع الأمن الأوسع نطاقا.

تلقينا في أيلول/سبتمبر تقريرا من نائب رئيس الوزراء غوتيبريس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الاستراتيجية المشتركة. وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة حق إلى التقدم في هذا المجال، في ما يتعلق بمختلف الأفرقة العاملة وكذلك استمرار المشاركة الرفيعة المستوى مع الرئيس ورئيس الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة تيمور – ليشتي لسن تشريعات لتعزيز النهوض بالمساواة بين الجنسين. ونرحب أيضا بجهودها الرامية إلى تعزيز التشريعات المعلقة، ولا سيما القوانين الانتخابية، وكذلك ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ والخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور – ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

وتشيد جنوب أفريقيا بنقل القيادة والسيطرة على عمليات الشرطة واستئنافها من جانب قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي باعتباره خطوة مهمة لإنفاذ القوانين الوطنية. وندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى مواصلة دعم بناء القدرة والتنمية المؤسسية للشرطة الوطنية. ورغم ذلك، لا تزال المناوشات المستمرة بين جماعات الفنون القتالية والجماعات الدينية تشكل مصدر قلق. يناشد وفد بلدي جميع الأطراف المعنية

الامتناع عن استخدام العنف والسعي بدلا من ذلك إلى الوسائل السلمية لتسوية الحالة.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تتمنى لحكومة وشعب تيمور - ليشتي كل النجاح في التخطيط والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر أن تعقد في النصف الأول من عام ٢٠١٢. ونشعر بالارتياح إزاء التخطيط الجاري الذي تقوم به الحكومة من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالانتقال بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في النظر في كيفية المضي قدما بأنشطة بناء القدرة في مرحلة ما بعد البعثة. وتشجع جنوب أفريقيا على المعايرة الدقيقة للتخفيض التدريجي بعد انتخابات عام ٢٠١٢، مع مراعاة الظروف المادية في الميدان.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا للنجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ونشجع المجلس على مواصلة الطريق المتبقي ودعم البلد في إنجاز الانتقال.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية، وبشكل أعم، على عملها. وأشكر أيضا السيد زكرياس داكوستا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، لتحمله عناء السفر من أجل المشاركة في مناقشتنا اليوم.

تعرب فرنسا عن تأييدها للبيان الذي سيدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

منذ آخر جلسة عقدناها في شباط/فبراير (الجلسة ٦٤٨٧)، واتخاذ القرار ١٩٦٩ (٢٠١١)، أحرزت تيمور - ليشتي تقدما على درب الاستقرار والعودة إلى ممارسة سيادتها الكاملة. وقد أثار إعجابنا الانتقال الناجح، في ٢٧ آذار/مارس، للسلطة التنفيذية من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وثمة مصدر آخر للارتياح هو استمرار المعدل المنخفض للجريمة.

منح النضج السياسي الذي أبداه القادة ونجاح مناقشاتهم وتشكيل هيئات انتخابية الأمل في أن تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة لعام ٢٠١٢ بطريقة مرضية، وبنفس القدر من الأهمية، أن يقبل المرشحون الخاسرون الخيارات المتخذة في الانتخابات. إن وجود المراقبين الدوليين سيساعد في تعزيز تلك المصداقية، إذا لزم الأمر. وسوف تمثل الانتخابات فرصة للبلد لتثبت أنها طوت الصفحة حقا عقب أزمة عام ٢٠٠٦.

على الجبهة الاقتصادية، يسلط تقرير الأمين العام (S/2011/641) بحق الضوء على أهمية الخطة الاستراتيجية للتنمية للفترة من ٢٠١١-٢٠٣٠، التي وافق البرلمان عليها مؤخرا.

حدد مجلس الأمن في قراره ١٩٦٩ (٢٠١١) مسارا للانسحاب المسؤول لأفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، اقترانا بإعادة تشكيل وظائفها نحو تقديم الدعم والتدريب. وسيمكنها ذلك من الحفاظ على وجود يتمتع بمصداقية خلال الانتخابات ويكفل رحيلها السريع بعد ذلك، والذي من شأنه أن يوفر مساحة لنوع جديد من وجود الأمم المتحدة.

نثني على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وحكومة تيمور - ليشتي على نوعية خطتهما الانتقالية المشتركة بهدف وضع الأساس لمغادرة البعثة. إن الخطة عون كبير في تحديد مجالات التعاون التي نود أن نرى بحثها في المستقبل.

تم تخفيض عدد ضباط الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من ١ ٤٨٠ ضابط في أوائل كانون الثاني/يناير إلى ١ ١٩٥ بنهاية أيلول/سبتمبر. من

المهم أن وجود ما يكفي من الضباط خلال الانتخابات حتى يعملوا بمثابة رادع وليتدخلوا إذا طلبت منهم السلطات ذلك. لذا، بينما يجب علينا النظر في تطورات الحالة في الميدان، يجب علينا أيضا أن يكون لنا وجهة نظر استراتيجية بشأن وتيرة ومكان التعديلات المخطط لها، وبخاصة خلال فترة ما بعد الانتخابات.

ختاما، لدي بضع كلمات بشأن وجود الأمم المتحدة في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. تظهر النماذج الأربعة المحددة في تقرير الأمين العام إمكانية تطبيق الكثير من النهج، وأن لكل نهج مزاياه الخاصة. المهم هو البدء في إجراء حوار مع السلطات التيمورية في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٢ لتحديد أي النماذج نختار.

السيد أميبوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، وللوفد البرتغالي لعقد جلسة مجلس الأمن هاته بشأن تيمور – ليشتي في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشكر السيد داكوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، على إسهاماته ذات الصلة في مناقشة اليوم. وأشكر أيضا السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي، على عرضها الواضح لتقرير الأمين العام (S/2011/641). نحن نقدر جهودها وخدمتها المتفانية بوصفها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

سأقصر ملاحظاتي على ثلاث مسائل مهمة، وهي الحالة السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي، وجدول أعمالها الاقتصادي والإنمائي، ونظمها القضائية والإصلاحية.

ترحب نيجيريا بمناخ الهدوء والاستقرار الذي لا يزال يميز المشهد السياسي والأمني في تيمور – ليشتي. توضح الظروف السائدة التزام القيادة التيمورية وأصحاب المصلحة بالسلام المستدام. لم تساعد مبادرات الحكومة على درب السلام والوحدة الوطنية في تعزيز الحوار والمصالحة فحسب، بل في تيسير التنفيذ المركز للخطة الإنمائية الوطنية.

وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في أوائل عام ٢٠١٢ معلما رئيسيا في عمليتي الانتقال الديمقراطي وتوطيد السلام في تيمور – ليشتي. في ظل هذه الظروف، لا يمكن المبالغة في أهمية إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. لذلك، ينبغي الاسترشاد باستمرار التفاعل البناء بين شتى الأحزاب السياسية وأصحاب المصالح الرئيسيين، الذي كفل السلام السائد، في إجراء الانتخابات.

بنقل الأمم المتحدة للقيادة والسيطرة على جميع عمليات الشرطة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ٢٧ آذار/مارس، دخلت تيمور – ليشتي مرحلة جديدة حاسمة من شأنها أن تحدد صلابة التقدم الملحوظ الذي أحرز في قطاع الأمن منذ عام ٢٠٠٦. ويمثل انخفاض معدل الجريمة مؤشرا على أن الانتقال قابل للاستمرار. وقبل الانسحاب النهائي للبعثة، ينبغي لقوات الشرطة التابعة لها مواصلة دعم تعزيز المؤسسات، وبناء القدرات والتأهيل المهني لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، على النحو المبين في الخطة المشتركة لتطوير الشرطة للبعثة وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، التي وقعها الطرفان في ٢٣ شباط/فبراير.

إن بناء جيش وطني كفء يتمتع بالمصداقية أيضا عامل حاسم في استمرار نجاح البلد. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات المتخذة لزيادة تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية لقوة دفاع تيمور – ليشتي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وغيرها من الشركاء الثنائيين. ويقينا أن تحديدا واضحا للسلطة بين القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية تحت السيطرة

المدنية الفعالة من شأنه أن يساعد على منع حوادث الاحتكاك بين القوتين.

أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه بالنظر إلى العنصر المحسن للأمن، وزيادة درجة الثقة بقادة البلد، والنمو الاقتصادي القوي، فإن انتعاش تيمور - ليشتي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي يكتسب زخما بسرعة. ونثني على استخدام الحكومة لاستخدامه بصورة فعالة وشفافة لموارد الميزانية لديها وإعلانها عن الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وفي رأينا، أنه إذا ما نفذت بشكل جيد الخطة التي تحدد النمو الاقتصادي واستراتيجية الحد من الفقر، فإنها ستولد النمو وتسرع في وتيرة التنمية في البلد. ولا تزال توجد حاجة عامة لدى الحكومة لاستدامة استثماراها في التنمية الريفية وتوظيف الشباب والإفصاح للسكان بصورة أوضح عن أهدافها وبرامجها.

أما فيما يتعلق بالقطاع القضائي، فتثني نيجيريا على التدابير التي اتخذتها مؤخرا الحكومة لتعزيز قدرة وفعالية العدالة ومراكز الإصلاح، بما في ذلك اعتماد الحكومة خطة استراتيجية لقطاع العدل في تيمور - ليشتي. ومما لا شك فيه أن هذه التدابير تعزز من بلوغ العدالة، وتقلص من حالات المحاكمة الجنائية المعلقة وتحسين الهياكل الأساسية للسجون. ولتوطيد دعائم هذا التقدم الملحوظ الذي تحقق بالفعل، ينبغي للحكومة التركيز على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز آليات المساءلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتخذ الخطوات المناسبة لتوليد ثقة الجمهور في النظام القضائي وضمان احترام استقلال السلطة القضائية.

في الختام، أود أن أشكر قوات حفظ السلام في البعثة، فضلا عن الشركاء التيموريين على أرض الواقع، لتفانيهم من أجل استمرار السلام والأمن في تيمور - ليشتي. في حين أن تيمور قطعت أشواطا طويلة جدا نحو السلام والاستقرار، فإن وجود شركاء دوليين والتزام قوي من جانبهم سيظل أمرا حيويا من أجل التنمية المستدامة في البلد.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، ياسيادة الرئيس وأن اشكر وفدكم من خلالكم، على تنظيم هذا الجلسة لمجلس الأمن عن الحالة في تيمور - ليشتي. نلاحظ مع التقدير وجود وزير الخارجية السيد باولو بورتاس معنا هنا هذا الصباح. إن وجوده، وفي الواقع، وجود معالي السيد زكريس ألبانو دا كوستا، وزير خارجية تيمور - ليشتي، يضيف مزيدا من الأهمية إلى مناقشتنا هذا الصباح. وأود أيضا أن أنوه مع التقدير بوجود نائبة وزير خارجية البرازيل، السيدة فيرا ماشادو. وأشكر أيضا الممثلة الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي السيدة أميرة حق على إحاطتها لإعلامية الشاملة وعلى تقرير الأمين العام (S/2011/725).

ومما أثلج صدورنا تقييم وزير الخارجية دا كوستا للحالة في تيمور - ليشتي. ومن دواعي الارتياح الكبير لدينا أن الحالة العامة لا تزال هادئة ومستقرة وأن البلد يسير على مسار طويل الأجل لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية. ونحن نقدر المشاركة المستمرة والفعالة من جانب جميع الأطراف السياسية في العملية الديمقراطية. فهذه العمليات حتمية لتوطيد إطار ديمقراطي، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة في البلد.

ويسرنا أن نلاحظ أن الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي قد تولت بنجاح زمام المسؤولية عن السلوك والقيادة والسيطرة في جميع عمليات الشرطة في البلد. وحيث أن عمليات الانتقال جارية حاليا، من الضروري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تظل ثابتة في التزامها نحو التطوير المؤسسي وبناء قدرات الشرطة الوطنية.

وللتحرك قدما في هذا الاتجاه، من الحيوي وضع الإطار التشريعي والتنفيذي اللازم لتحديد واضح للسلطة بين الجيش والشرطة حتى يتمكن أفرادها من النهوض بمسؤولياتهم بفعالية في ظل الحكومة المدنية.

إن الانتخابات الرئاسية البرلمانية المقرر عقدها في العام المقبل ستمثل معلما رئيسيا في توطيد التحول الديمقراطي في تيمور – ليشتي. يجب على الأمم المتحدة توفير الدعم التقني واللوجستي اللازمين لضمان حسن سير هذه الانتخابات، وفقا للأولويات التي تحددها الحكومة.

نقدر ونؤيد تماما الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المشاركة الإقليمية في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلد. ونلاحظ مع الارتياح أن النمو الاقتصادي لا يزال قويا وأن النفقات العامة، بما فيها عائدات قطاع النفط والغاز، ما برحت الدافع القوي للنمو الاقتصادي في البلد.

إن الهند تعلق أهمية كبيرة على العلاقات مع تيمور – ليشتي. لقد سعينا للمساهمة في تنمية البلد من خلال توفير الخبرة الفنية والتدريب في مجالات اختصاصنا، حيث سيتم استخدامها، وحيث نرى التكامل في تطبيقها. لقد قدمت الهند الدعم لحكومة تيمور – ليشتي، بما في ذلك تقديم المساعدة من أجل شراء المعدات والمواد المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبقطاع تنمية الموارد البشرية.

إن البعثة إذ تشارف على الانسحاب بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وإن الحكومة ستتولى المسؤولية الكاملة عن مختلف العمليات، فلا بد لوكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان من العمل بطريقة متماسكة. إن الخطة الانتقالية المشتركة التي تحدد النماذج المحتملة لمشاركة الأمم المتحدة بعد انسحاب البعثة، يجب الفراغ منها وفقا لأولويات الحكومة. فالتقدم المحرز حتى الآن يعطينا الأمل والثقة بأننا نسير في الاتجاه الصحيح. ونقدر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء الثنائيون من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في البلد.

قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أعرب عن شكري لقيادة السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي، ولما يتحلى به فريقها من تفان وعمل جاد في دعم حكومة وشعب تيمور – ليشتي. وأنا واثق من أننا نسير على الدرب المفضي إلى جعل بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي قصة نجاح حقيقية.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي، على إحاطتها الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام (S/2011/725641). وأرحب في هذه المناقشة بوجود معالي السيد زكريس ألبانو دا كوستا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، وسعادة السيدة فيرا لوسيا ماتشادو، نائب وزير خارجية البرازيل للشؤون السياسية، ونشكرهما على بيانيهما.

أود التركيز في بياني على الحكم الديمقراطي، ومواصلة الحوار، وولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، يرحب وفدي بالالتزام الراسخ للرئيس التيموري بتعزيز القيم والثقة بين القادة السياسيين. وأرحب أيضا بالخطوات التي اتخذها الحكومة التيمورية، بغية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢، ودعم الوحدة والاحترام المتبادل ومشاركة المرأة. وإزاء هذه النقطة بوجه الخصوص، يسرنا إبراز الزيادة في عدد النساء في القوائم الحزبية للمرشحين.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالأداء الديمقراطي للمؤسسات التيمورية، ولا سيما المناقشات المفتوحة داخل البرلمان، فضلا عن التزام القادة السياسيين فيها بالوحدة

والاستقرار. وما الاجتماعات التي نظمتها السيدة حق بين الحكومة وقادة الأحزاب من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية إلا دليل على ذلك. إن وفد بلدي يرغب في أن يرى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ تجري في جو هادئ، مع احترام القواعد والتفاعل الديمقراطي.

فيما يتعلق بالحوار الدائم، فإن بلدي يؤيد استمرار مبادرة موبيس، التي انضم إليها جميع الفاعلين في تيمور- ليشتي، بمن في ذلك رؤساء الأحزاب والمجتمع المدني، في آب/أغسطس ٢٠١٠. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على تلك المبادرة، على غرار لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة.

أما فيما يتعلق بالأمن، فيسرني الهدوء السائد في البلد. وندعو إلى بناء القدرات التشغيلية في مجال إنفاذ القانون في بعض المناطق. نشيد أيضا بالتقدم المحرز في الإطار القضائي، لا سيما النتائج الأولية للإجراءات القانونية في قضايا الفساد. ويساعد ذلك على تعزيز الثقة والتصدي للإفلات من العقاب والفساد.

أنتقل الآن إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. إن وفد بلدي يرى أنها قد حققت أهدافا هامة، مثل المصالحة والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، والأمن، ونقل المسؤوليات عن إنفاذ القانون إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، إلى جانب احترام حقوق الإنسان، وإدماج المرأة. ويتم إحراز التقدم أيضا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونحن في غاية السرور بسبب هذا التطور.

فيما يتعلق بذلك المجال على وجه الخصوص، فإننا نشجع على تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية التي وافقت عليها جميع الأطراف، فضلا عن ممارسات الحكم الرشيد وذلك للبقاء على المسار الصحيح، وتحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة في البلد.

بفضل مساعدة المجتمع الدولي، يمكن لشعب تيمور – ليشتي الآن أن يتولى زمام الأمور فيما يخص معظم المهام التي تولتها البعثة حتى الآن. لذا من المهم النظر في فترة ما بعد البعثة. من ذلك المنطلق، فإننا نرحب باعتماد الحكومة والبعثة خطة انتقالية مشتركة لنقل المسؤوليات إلى الشعب التيموري. ثم بعد ذلك، يتعين على تيمور – ليشتي تقديم خطة المساعدة التي من شأنها تمكين مجلس الأمن من نقل الولاية إلى هيكل ملائم، يمكنها أن تساعد في المجالات التي لا تزال فيها تيمور ليشتي بحاجة إلى الدعم.

أختم بياني بالتأكيد مجددا على دعم غابون لأعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونعرب أيضا عن تقديرنا بفعالية ومهنية وكفاءة السيدة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام، وجميع أفراد فريقها. وتكمن مساهمتهم في بناء تيمور – ليشتي تنعم بقدر أكبر من الاستقرار والوحدة، وتتقدم في اتجاه الازدهار والتنمية. وقد أصبحت هذه المساعي جزءا من تاريخ هذا البلد.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لهذه المناقشة. كما نشكر وزير خارجية تيمور – ليشتي على حضوره معنا اليوم هنا وعلى إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية، والسيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية وعلى كل ما قامت به، ولا تزال تقوم به، من عمل بمعية جميع زملائها في البعثة، لمساعدة تيمور – ليشتي.

سوف يكون عام ٢٠١٢ محوريا لتيمور – ليشتي وشعبها، الذي سوف يطلب منه مرة أخرى انتخاب برلمان ورئيس. وإذ تعمل تيمور – ليشتي على تحقيق تلك المعالم الهامة، يسرنا أن نلاحظ استمرار استقرار الحالة الأمنية، فضلا

عن النمو الاقتصادي المشجع الذي يشهده البلد. ومن دواعي السرور بصفة خاصة ملاحظة عدم حدوث أية زيادة ملحوظة في معدلات الجريمة أو اضطراب ناتج عن تسليم مسؤولية حفظ الأمن بالكامل للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

أود التركيز على ثلاثة مواضيع اليوم. الموضوع الأول يتعلق بطبيعة وجود الأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة. ويتمثل الموضوع الثاني في الدور الذي من المتوقع أن تؤديه الأمم المتحدة للمساهمة في تحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي في مرحلة ما بعد البعثة. وأخيرا موضوع انسحاب أفراد البعثة.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في التخطيط الانتقالي لمرحلة ما بعد البعثة، كما هو مفصل في الخطة الانتقالية المشتركة الصادرة مؤخرا. ونثني على التعاون بين البعثة وحكومة تيمور – ليشتي في إعداد وثيقة مفصلة من هذا النوع. استمرارا لذلك التعاون، تحتاج الأمم المتحدة وحكومة تيمور – ليشتي إلى تقديم رؤية واضحة للدور الذي سيضطلع به وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد البعثة. يجب أن تركز تلك الرؤية على تحديد مجالات العمل ذات الأولوية ووضع معايير لقياس مدى النجاح، وتجنب أن يصبح التزام الأمم المتحدة غير محدد زمنيا.

في هذا الصدد، فإننا نرحب بالتقييم الاستراتيجي للأمم المتحدة للخيارات الواردة في الخطة الانتقالية المشتركة، بالاعتماد على إسهامات إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للمساعدة على ضمان النموذج المناسب بالتركيز المناسب.

وبينما تستعد أن البعثة للمغادرة في السنة القادمة، من المهم إجراء انسحاب البعثة بكفاءة وبصورة متأنية. ويتعين وضع جدول زمني أوضح لانسحاب أفراد البعثة في فترة ما بعد الانتخابات، مع تخطيط فعال للطوارئ في حال حدوث أي انهيار في الأمن أو الاستقرار.

إننا نأمل أن تواصل حكومة تيمور – ليشتي، من جانبها، وجميع الفاعلين السياسيين التيموريين الامتناع عن أي خطاب تحريضي، وهم يسعون لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية سنة ٢٠١٢. كما نتوقع أيضا من الحكومة أن تواصل العمل لمنع الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية للعدالة. وسوف تحتاج الحكومة إلى ضمان توفير الميزانية الكافية للشرطة المحلية لتمكين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من تثبيت نفسها أكثر كموفر أساسي للأمن في تيمور – ليشتي.

سينطوي العام المقبل على مجموعة متنوعة من التحديات لتيمور – ليشتي وموظفي الأمم المتحدة الذين لا يزالون يعملون هناك. ونحن ممتنون لكل ما تم تحقيقه حتى الآن، ونطلب من الأمم المتحدة الاستمرار في بذل جهودها والمضي قدما في اتجاه إنهاء مهام البعثة وانسحابها بنجاح وإنشاء وجود للأمم المتحدة بقصد المتابعة. وعلى الرغم من أننا نأمل أن يسود السلام والاستقرار في السنوات المقبلة، يتعين علينا أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لطمأنة حكومة تيمور – ليشتي بأن انسحاب البعثة لن يعني نهاية اهتمام مجلس الأمن بتيمور – ليشتي.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم اليوم، سيدي الرئيس. كما أود أن أرحب بوزير خارجية تيمور – ليشتي، السيد زكارياس ألبانو دا كوستا، ونائبة وزير الشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية في البرازيل، السيدة فيرا لوسيا بروين كريفانو ماتشادو. ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/641) والممثلة الخاصة السيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية اليوم.

إن البوسنة والهرسك تشيد بالتقدم الكبير الذي أحرز في العديد من المجالات الهامة في تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. مما لا شك فيه أن تيمور – ليشتي، باعتبارها دولة فتية، تواجه تحديات كثيرة، ويدل كل إنجاز تحققه على استمرار التزام الزعماء التيموريين، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشعب التيموري في سعيهم لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

إننا نؤكد تقديرنا للالتزام الحيوي والمستمر للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وواصلت البعثة عملها الهام بهدف مساعدة الشعب والحكومة التيمورية على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

نؤمن بأن استئناف الشرطة الوطنية للمسؤوليات الأساسية المتمثلة في تسيير وقيادة كل عمليات الشرطة يمثل خطوة رئيسية في ضمان الأمن المستدام في تيمور – ليشتي.

فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر تنظيمها في عام ٢٠١٢، نحيط علما على نحو إيجابي بالتقدم المحرز من قبل الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الانتخابات، لا سيما في مجال تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العملية الانتخابية.

وبينما يكتسب الانتقال الديمقراطي زخما، فإن تنظيم وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية بنجاح سيكتسي أهمية كبرى. ونحن نعتقد بأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، كنتيجة لإعداد جدي، سيؤكد بأن الشعب التيموري ماض قدما في إنشاء بيئة وثقافة ديمقراطية وسياسية جديدة. لذلك السبب، يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في دعم العملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال توفير الدعم التقني واللوجستي حسب طلب الحكومة.

الآن وقد بسطت حكومة تيمور سيطرتها بالكامل على جميع عمليات حفظ الأمن، من الحتمي التأكد من أن للشرطة الوطنية التيمورية القدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المحتملة في فترة الانتخابات وما بعدها. إننا نثني على استعداد البعثة تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية التيمورية، إذا لزم الأمر وطلبت ذلك خلال هذه الفترة الحاسمة.

مع تحسن الأوضاع واستمرار الاستقرار السياسي، فإن العقلانية تفرض الشروع في التخطيط للفترة الانتقالية والمغادرة المحتملة للبعثة.

إننا نتفق مع الأمين العام إذ يشدد على ضرورة بذل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أقصى الجهود والتركيز على الاحتياجات ذات الأولوية والأنشطة التي تم تحديدها بالاتفاق مع الحكومة.

إن استدامة السلام والاستقرار في تيمور – ليشتي تتطلب في نهاية المطاف أن يثق الشعب التيموري ثقة كاملة في ساساته وفي قدرة الدولة على كفالة سيادة القانون. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نسجل التقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه نحو بلوغ أهداف ومقاييس الإستراتيجية المتوسطة الأجل القياسية في مجالات سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان.

إن دعم العمليات الانتقالية السياسية والاجتماعية بمجملها يتطلب وجود تنمية مستدامة في البلد. ثمة حاجة، بوجه خاص، إلى جهود إضافية لكفالة استدامة النمو المتوخى وذلك عن طريق تعزيز التنمية في المناطق الريفية وتطوير البُنى التحتية وكذلك دور القطاع الخاص الذي ينبغي أن يوفر المزيد من فرص العمل ولا سيما للشباب.

في الختام، تثق البوسنة والهرسك أن استقرار تيمور – ليشتي، وكذا الوئام الاجتماعي والسياسي فيها، سيزدادان قوة في المستقبل. ويتطلب تنفيذ العملية التزاما راسخا وتعاونا من الشعب التيموري والحكومة والأحزاب

السياسية. وستدعم البوسنة والهرسك جهودهم مادام ذلك مطلوبا.

السيد زوخوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد داكوستا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي على بيانه، والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة حق، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

ونرحب بالتطورات الأخيرة في تيمور - ليشتي. إن الاتجاهات السياسية الداخلية إيجابية في مجملها، ذلك أن عملية المصالحة الوطنية تخطو إلى الأمام بفضل المساعدة التي تقدمها البعثة، وهو أمر مهم في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة. كما أن الحالة الأمنية مستقرة. لقد كان أمرا مشجعا أن نرى في آذار/مارس الانتقال السلس لمسؤوليات إنفاذ القانون من البعثة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

يُتوقع أن يشكل العام القادم علامة فارقة في بناء الدولة في تيمور - ليشتي. نحن نأمل أن تُجرى الانتخابات بهدوء وأن تشكل نتائجها دليلا على دوام النتائج المحرزة في ذلك البلد. كذلك سيكون العام القادم بمثابة اختبار لإستراتيجية خروج البعثة. لقد تطلب توطيد السلام وتطوير مؤسسات الدولة في تيمور - ليشتي، بما فيها الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، جهودا جبارة كانت نتائجها أيضا مبشرة. نحن نعتقد بضرورة استمرار البعثة في العمل على كفالة الاستقرار وصون المؤسسات الناشئة، وعند الضرورة، توفير المساعدة العملياتية للحفاظ على القانون والأمن خلال العملية الانتخابية.

من دواعي الارتياح أن نرى جهود المجتمع الدولي في تسوية الأزمات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات وقد أتت أكلها. إن الحالة في تيمور - ليشتي خير شاهد على ذلك. غير أننا نؤمن بأن أي قرار نهائي بسحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في أواخر عام ٢٠١٢ ينبغي أن يُتخذ بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مع مراعاة ا الحالة السياسية والأمنية السائدة في ذلك الوقت. وينبغي أن تخضع تدابير وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لا حقا إلى مناقشات جوهرية مع الحكومة الجديدة في البلد.

السيدة زيادة (لبنان): أود أولا أن أعرب عن تقديرنا لترؤسكم جلستنا اليوم، ولا بد لي من شكر السيدة أميرة حق على إحاطتها، وعلى الجهود التي تبذلها على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كما أرحب بمعالي وزير خارجية تيمور - ليشتي وأشكره على إحاطته. وأرحب أيضا بسعادة السيد ما شادو، نائبة وزير خارجية البرازيل.

إن التطورات الإيجابية التي تشهدها تيمور - ليشتي على صعيد الاستقرار السياسي والأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، جاءت نتيجة الرغبة الصادقة لكافة الأطراف السياسية في الحكومة والمعارضة، بنقل بلدهم إلى ضفة الاستقرار والازدهار. ومما لا شك فيه أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، شكّلت ''قصة نجاح'' للأسرة الدولية، حيث ساهمت إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز الاستقرار والممارسة الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة. واسمحوا لي أن أُدلي بالملاحظات الأربعة التالية: أولا: يؤكد لبنان دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بغية استكمال المهام المنوطة بها قبل نهاية ولايتها أواخر العام ٢٠١٢، ونرحب ''بالخطة الانتقالية المشتركة'' الموقَّعة من قبل الرئيس التيموري وممثلة الأمين العام لضمان خروج سلس للبعثة. ثانيا: إن بناء المؤسسات الأمنية من المسائل المركزية في عملية تحصين الأمن المستدام، وشرط أساسي لتعزيز سيادة القانون. وفي هذا السياق نشيد بالدور الذي قامت به شرطة البعثة في بناء

المهارات وتقديم الدعم إلى أفراد الشرطة الوطنية لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية في كافة المقاطعات التيمورية، كما نؤكد على أهمية بناء وتعزيز السلطات القضائية لتحقيق المساءلة وعدم الإفلات من العقاب. ثالثا: نرى أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة عام ٢٠١٢، محطة أساسية في المسار الديمقراطي الذي تنتهجه حكومة تيمور – ليشتي. وإذ نحث كافة الأفرقاء السياسيين على الانخراط البنَّاء في الإعداد لهذه الانتخابات، نؤكد على أهمية جهوزية الشرطة الوطنية للحفاظ على الأمن والاستقرار خلال العملية الانتخابية وبعدها. رابعا: نهنئ سلطات وشعب تيمور – ليشتي على إقرار الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والانتقال بهذا البلد إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط. وندعو جيل الشباب الذي يشكل الغالبية العظمى من المجتمع إلى الانخراط بقوة في عملية نهوض وبناء بلدهم، ونرحب بالمشاركة الفعّالة واللافتة للمرأة التيمورية في الحياة السياسية وبناء مؤسسات الدولة.

ختاما، أود أن أتوجه بالشكر إلى السلطات في تيمور – ليشتي لمساهمة مواطنيها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، واغتنم هذه المناسبة، لأتقدم بالشكر أيضا إلى البرتغال الدولة الصديقة التي قامت بتدريبهم للقيام بهذه المهمة.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم وفد البرتغال الترجمة الشفوية): أود أن أشكر الرئاسة البرتغالية على عقد جلسة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أنوه بحضور وزير الخارجية زاكارياس دا كوستا، في المجلس اليوم. وأشكره على قطع هذه المسافة الطويلة إلى نيويورك لإطلاعنا على التطورات في بلده. ويعرب وفدي كذلك عن تقديره لحضور وزير الخارجية البرتغالي ونائبة الوزير البرازيلي. كما أود أن أرحب بوكيلة الأمين العام أميرة حق، وأرغب في شكرها على إحاطتها الإعلامية وأشيد مجددا بقيادتها للبعثة. وألمانيا تتوجه بالشكر إلى فريق الأمم المتحدة بأسره، في تيمور – ليشتي وفي المقر على السواء، على إسهامه الناجح في بناء مستقبل تيمور.

وقبل أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية، أود أن أشدد على تأييد حكومة بلدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من المناقشة.

تحيط ألمانيا علما مع الارتياح بأن الحالة في تيمور – ليشتي لا تزال هادئة ومستقرة في مجملها. ونتفق مع تقييم الحكومة التيمورية وتقرير الأمين العام (S/2011/641) في أنه لا يزال هناك قدر من عدم الاستقرار ولكن ثمة ما يدعو إلى الثقة بأن المؤسسات التيمورية، ولا سيما في قطاع الأمن، ستجتاز موسم الانتخابات المقبلة وموسم ما بعد الانتخابات. ونحن على ثقة أيضا بأن بناء القدرات المستمر سيمكن، إذا ما تم الحفاظ على وتيرته الحالية، قوات الأمن التيمورية من أن تلبي بالكامل الاحتياجات الأمنية للبلد فيما يجري خفض الدعم الدولي. وسيكون من الضروري أيضا التنسيق على نحو وثيق بخصوص طرائق سحب القوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

ومما يثلج صدر وفد بلدي تسليم المسؤولية الرئيسية الكاملة عن أعمال الشرطة إلى الشرطة التيمورية، وذلك دون أي آثار سلبية حتى الآن على مستويات الجريمة بوجه عام. غير أنه لا يزال من المهم للغاية الاستمرار في ضمان أعلى المعايير التي التزمت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بها في خطة التطوير المشتركة مع شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية.

وألمانيا على ثقة بأنه سيجري استخدام الوقت المتبقي على إجراء الانتخابات وقبل انتهاء الفترة الانتقالية في مواصلة سد الفجوات المتبقية في القدرات، بما في ذلك في إدارة اللوجستيات. وبينما يتواصل تعزيز الجيش التيموري، فقد علمت ألمانيا مع التقدير بأنه يجري حاليا إعداد أول مساهمة عسكرية تيمورية في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وعلى خلفية هذه التطورات المشجعة في القطاع الأمني، نرحب بمجمل الخطة الانتقالية المشتركة بين الحكومة التيمورية والأمم المتحدة، والتي تمثل إبداعا حقيقيا. فهي تجمل سيناريو شاملا لسحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي، كما تتضمن فهما للآثار المترتبة في الميزانية الوطنية. غير أنه، وكما أشار وفد بلدي هنا في شباط/فبراير (انظر S/PV.6485)، فإن مرحلة ما بعد انسحاب البعثة تقترب بسرعة إذا ما أمكن الحفاظ على الاتجاهات الايجابية الحالية. ونلاحظ أنه بالنسبة للأمم المتحدة، لا يزال هناك سؤال حاسم بلا جواب، ألا وهو، ما الذي سيحدث بعد الفترة الانتقالية. ولئن كانت الحكومة المنتخبة المقبلة هي وحدها التي يمكنها اتخاذ قرارات أساسية معينة، فإن ألمانيا تشجع على تكريس أكبر قدر من الاهتمام لوضع خطط ملموسة لمرحلة ما بعد البعثة. ومن الواضح أن الحكومة التيمورية هي التي ستتولى القيادة بهذا الخصوص.

والأمم المتحدة لديها بوضوح التزام طويل الأجل حيال تيمور – ليشتي. والخطة الانتقالية المشتركة تصنف الكفاح المستمر ضد الإفلات من العقاب على جميع مستويات المجتمع وتعزيز ثقة الجمهور في نظام العدالة ضمن التحديات الطويلة الأجل. وفي هذا السياق، نلاحظ إحراز بعض التقدم بخصوص ما يسمى منح شهادات الأهلية لضباط الشرطة الذين يواجهون تهما تأديبية وجنائية. ومن بين المجالات الأخرى التي ما زالت بحاجة إلى دعم كبير، كما حددتها الخطة الانتقالية المشتركة، الحوكمة والتنمية الاقتصادية المستدامة. ولا يمكن المبالغة في تقدير دور المرأة في كل ذلك.

ختاما، تود ألمانيا تكرار شكرها لبعثة الأمم المتحدة على عملها الذي يتسم بدرجة عالية من الالتزام والمهنية، وكذلك طمأنة شعب وحكومة تيمور – ليشتي إلى استمرار صداقة ألمانيا وتضامنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

(تكلم بالبرتغالية، وقدم وفد البرتغال الترجمة الشفوية)

أود أن أبدأ بأن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد زاكاريـاس دا كوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، وكذلك بمعالي السيدة فيرا لوسيا باروين كريفانو ماتشادو، نائبة الوزير البرازيلي. وأود أيضا أن أوجه تحية خاصة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، بما في ذلك وفد أنغولا، والتي سيتكلم ممثلها بصفته رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. كما أود أن أشكر الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي والسيدة أميرة حق، رئيسة البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور – ليشتي، على العمل الممتاز في الميدان. كما أشكر جميع موظفي البعثة والمساهمين فيها.

إنها لمصادفة سارة أن تجري هذه المناقشة أثناء الرئاسة البرتغالية لمجلس الأمن قبل سنة واحدة من عام ٢٠١٢، عندما سنحتفل، ضمن جملة أمور، بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلال تيمور – ليشتي والذكرى المئوية الخامسة للالتقاء بين البرتغاليين والتيموريين بوصول البحارة البرتغاليين إلى الجزيرة.

يسلط تقرير الأمين العام (S/2011/641) المقدم اليوم الضوء بصورة ملائمة تماما على التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي هذا

الصدد، أود أن أركز على بعض جوانبه الأكثر أهمية والتي توفر آمالا كبيرة في مستقبل تيمور – ليشتي، حيث تشير بوضوح جدا إلى حدوث تقدم عظيم وتنطوي على وعود كبيرة. وهنا في مجلس الأمن، أود أن أقول إن تيمور – ليشتي هي قصة نجاح في تاريخ الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وينبغي لنا، بوصفنا منظمة، أن نكون فخورين جدا بهذا النجاح.

بخصوص الحالة الأمنية، نهنئ السلطات التيمورية على تولي مسؤولية الأمن في جميع أنحاء البلد، وهو ما تقوم به الشرطة الوطنية بشكل فعال ودون المساس بالاستقرار. ونلاحظ أيضا التطورات الإيجابية على صعيد تدريب الضباط وفي مجال الانضباط.

وفي هذه المرحلة التي تسبق الانتخابات، يسرنا أن نلاحظ الاستقرار السياسي في البلد وتزايد الحوار، بل وحتى توافق الآراء، مع المعارضة والمجتمع المدني. وأود أن أؤكد على التحسينات في مجال الإدارة العامة وإنشاء دائرة لمراجعة الحسابات وزيادة القدرة على استيعاب الدعم الدولي، سواء الدعم المالي أو فيما يتعلق بتدريب الموارد البشرية. وهذه التطورات تعبر عن تنامي وتوطد القدرات المؤسسية في تيمور – ليشتي.

كما أن الجهود التي بذلتها تيمور – ليشتي في التخطيط الاقتصادي جديرة بالذكر، على نحو ما رأينا في اعتماد الخطة الاستراتيجية لبناء الهياكل الأساسية للفترة حتى عام ٢٠٣٠ والاستثمارات في القطاع غير النفطي من الاقتصاد، وهي ضرورية لضمان استدامة النمو لصالح الأجيال القادمة.

وأود أن أرحب باعتماد الخطة الانتقالية المشتركة في أيلول/سبتمبر، وهي مثال جيد للتعاون الوثيق القائم بين الحكومة التيمورية والبعثة. والخطة عنصر أساسي في إعادة تعريف الشراكة بين حكومة تيمور – ليشتي والأمم المتحدة مستقبلا.

ونعتقد أن الظروف اللازمة متوفرة الآن لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢، والتي ستشمل ١٥٠ ٠٠٠ ناخب جديد وتجري وفقا للمعايير الدولية المعترف بها. وهي ستكون فرصة عظيمة لتيمور – ليشتي لكي تثبت للعالم مدى صلابة ديمقراطيتها وعمقها.

وستواصل البرتغال التزامها بدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيمور – ليشتي في المجالات التي يعتبرها رئيسية، وهي تدعو البلدان المانحة الأخرى أن تستجيب بالمثل إلى طلب الأمين العام.

ولا تزال البرتغال ملتزمة بالإطار الاستثنائي للتعاون مع تيمور – ليشتي، مع التركيز الخاص على المجالات التي تحددها الحكومة باعتبارها مجالات الأولوية. وفي مجال القضاء، فإننا نعمل مع المؤسسات في تيمور – ليشتي على تطوير الموارد البشرية ونقدم المساعدة الفنية على إعداد التشريعات، بالإضافة إلى وضع معجم قانوني بلغة التيتوم.

ويمثل التعليم مجالا رئيسيا آخر. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، طورنا برامج تعاون تقني في مجال التعليم، من خلال إرسال مدرسين برتغاليين، وتدريب المدرسين التيموريين وتوفير المواد التعليمية المطلوبة باللغتين البرتغالية ولغة التيتوم، وهما اللغتان الرسميتان للبلد.

وفي مجالي الأمن والدفاع، ساهمنا في تعليم وتدريب القوات المسلحة والقوات الأمنية وفي تعزيز مهنية تلك القوات. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى البعد التقني–العسكري للتعاون بين البرتغال وتيمور – ليشتي المتمثل في التوقيع على بروتوكولين في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن انضمام أفراد عسكريين تيموريين إلى الوحدات البرتغالية المساهمة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد

الأوروبي. ويجري حاليا تدريب ١٢ فردا من أعضاء قوات الدفاع في تيمور – ليشتي في البرتغال ليكونوا جزءا من فرقة سلاح الهندسة التي ستغادر إلى لبنان في نهاية هذا العام للانضمام إلى صفوف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢.

إننا نرى أن هذه المبادرة تمثل دلالة قوية على رغبة تيمور – ليشتي في أن تكون عضوا فعالا في المجتمع الدولي وأنها لن تحجم عن تحمل مسؤولياتها عن صون السلم والأمن الدوليين، بوصفهما الهدفين الرئيسيين للأمم المتحدة.

إن تيمور – ليشتي عضو فعال أيضا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الممثلة اليوم بأربعة من أعضائها. وقد عبرت الجماعة ودولها الأعضاء عن التزامها بالتعاون مع تيمور – ليشتي وتقديم المساعدة لها، والمساهمة في تعزيز استقرارها وترسيخ مؤسساتها. إنني أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل أنغولا بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

إننا نقترب الآن من بلوغ مرحلة جديدة من تطور تيمور – ليشتي بوصفها دولة مستقلة، وذلك بدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بينما يتحول ذلك المكتب إلى وجود مختلف للأمم المتحدة. والقرار متروك لتيمور – ليشتي، في حوارها مع الأمم المتحدة، بشأن شكل وتشكيل وجود المنظمة في البلد بعد انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل. والبرتغال لديها ثقة مطلقة في أن العملية الانتقالية ستسير حسب الخطة، مما سيضمن انتقال القدرات والاختصاصات إلى المؤسسات التيمورية، ويسمح للبلد بترسيخ العمل الذي لا تزال تضطلع به البعثة الحالية للأمم المتحدة.

ولن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على التقدم الهائل الذي حققته تيمور – ليشتي منذ نالت استقلالها بشق الأنفس– وهذا ما أود أن أفعله في هذه المناسبة. إن تصميم الشعب التيموري وقادته على التغلب على أكبر التحديات يتجلى اليوم في التقدم الملحوظ الذي حققه البلد، والذي أكسبه ثقة المجتمع الدولي الكاملة فيما يتعلق بمستقبله.

وأود أن أكرر التأكيد على أن تيمور – ليشتي تمثل قصة نجاح –نجاح لشعبها وشركائها وأصدقائها وللأمم المتحدة – ونموذجا للطريقة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب بها لآمال شعب وتمكينه من الإمساك بزمام أموره بحرية. إننا ندرك، مع ذلك، ونعترف بأن الطريق لا يزال طويلا أمام تيمور – ليشتي إلى تحقيق تطلعاتها المشروعة إلى معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبناء على ذلك، من المهم أن يظل التزام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، التزاما راسخا تجاه ذلك البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على إسهام الاتحاد الأوروبي تجاه تيمور – ليشتي. إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد بعد قليل.

وفي الختام، إننا نتطلع بتفاؤل وثقة إلى التطورات في تيمور – ليشتي خلال العام القادم. لقد انقضت عشر سنوات منذ الاستقلال، ولكن بعد عشر سنوات من المقاومة والمعاناة الفريدة في تاريخ حرية الشعوب، فإن تيمور – ليشتي اليوم دولة تملك مقومات الاستمرار، ويجري بناؤها، ومجتمع انطلق في طريق السعي إلى التنمية. ونادرا ما يتحقق هذا القدر الكبير من التقدم في وقت قصير إلى هذا الحد. وستظل البرتغال تقف إلى جانب تيمور – ليشتي بصفة ثنائية ومتعددة الأطراف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بوزير الخارجية بورتاس ووزير الخارجية دا كوستا، ويمثل كلاهما حضورا هاما معنا اليوم، وأرحب كذلك بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة

أميرة حق، التي تظل مساهمتها مع فريقها في بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي مساهمة مفيدة. كما أود أن أشكر البرتغال على دعوة أعضاء من غير أعضاء المجلس للمشاركة في الجلسة. وفي الواقع، طورت أستراليا والبرتغال علاقات أوثق من خلال التعاون المشترك في تيمور – ليشتي.

لقد شهدت تيمور – ليشتي فترة استقرار طويلة ومتسمة بتعزيز الثقة باطراد على مدى ثلاث سنوات ونصف السنة، مما سمح لحكومتها بأن توجه اهتمامها إلى المهام الحيوية مثل تعزيز مؤسسات الدولة، وتحسين توفير الخدمات إلى شعبها، وبناء الهياكل الأساسية وتعزيز الاقتصاد. وبالتطلع إلى المستقبل، سيوفر نمو ميزانية الحكومة مجالا أكبر للاستثمار العام في الصحة، والتعليم، والتنمية الريفية. وتتطلب الزراعة اهتماما خاصا، وهو بطبيعة الحال ما تتطلبه احتياجات العمالة للشباب.

وقد رحبت أستراليا بقرار حكومة تيمور – ليشتي وضع رؤية أطول أمدا لتنميتها، التي تتوجت بالخطة الإنمائية الاستراتيجية الصادرة في تموز/يوليه – وهي خطة طموحة على النحو المناسب. وستدعم أستراليا أهداف الخطة من خلال برامج المساعدة الموجهة للصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والتنمية الريفية وغيرها من المجالات.

وبطبيعة الحال، هناك إدراك على نطاق واسع بأن الانتخابات الوطنية في العام المقبل ستشكل اختبارا لقوة مؤسسات تيمور – ليشتي، وخاصة الأحزاب السياسية في البلد، والمؤسسات الأمنية والسلطات الانتخابية. ولدينا ثقة في قدرة تيمور – ليشتي على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وفعالة. إننا نعلم أن الشعب التيموري يضع مؤسساته الديمقراطية أمام المساءلة الصارمة. ونشعر بالإعجاب بالتزام القادة السياسيين بالانتخابات التي تجري في بيئة سلمية وبتثقيف الناخبين بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية الفتية في تيمور – ليشتي. إن الحوار في موبيس، الذي يجمع القيادة السياسية لتيمور – ليشتي، بما في ذلك أعضاء المعارضة، تحت سقف واحد، يواصل تعزيز إدراك زعماء جميع الأحزاب بأن استمرار السلام يخدم مصالح الجميع.

وستشكل فترة الانتخابات اختبارا لقدرة الوكالات الأمنية، وبخاصة الشرطة. ولا يسعنا إلا أن نشير إلى قلقنا حيال اندلاع أعمال العنف المتقطعة التي ضلعت فيها عصابات فن القتال. ولكن، بعد الإشارة إلى ذلك، مما يبعث على التفاؤل أن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تمكنت من احتواء الحوادث الأخيرة، كتلك التي وقعت في زمالاي في آب/أغسطس. وقد لاحظت بعناية تعليقات وزير الخارجية دا كوستا المطمئنة في وقت مبكر من هذا الصباح. إن استئناف الشرطة الوطنية للمسؤولية الكاملة عن عمليات الشرطة في آذار/مارس تزامنت مع فترة التركيز على الرصد والتوطيد، بما في ذلك التركيز على بناء القدرات قبل فترة الانتخابات.

وقد ساهم بلدي ببعض المدربين ذوي الاختصاص في أطار شرطة الأمم المتحدة وسيواصل دعم تطوير الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من خلال برنامج منفصل لبناء القدرات. وبالتطلع إلى المستقبل، ستكون هناك حاجة إلى رصد مستويات كافية من ميزانية الحكومة لدعم الشرطة الوطنية، بالإضافة إلى مواصلة برنامج بناء القدرات بشكل مستمر، من أجل كفالة تحول الشرطة الوطنية إلى قوة شرطة مهنية قادرة على التكيف والاستجابة إلى المجتمع الذي تقدم له الخدمات.

كما أن القوة الدولية لتحقيق الاستقرار تقف جاهزة لتوفير الدعم للمؤسسات الأمنية في تيمور – ليشتي وشرطة الأمم المتحدة أثناء الانتخابات، إذا اقتضى الأمر حقاً.

ومثلما ذكر كثيرون اليوم بالفعل، فإن أداء المؤسسات الديمقراطية في تيمور – ليشتي خلال انتخابات العام المقبل سيكون مؤشراً بالغ الأهمية لتحديد موعد انتقال البعثة. ولهذا السبب وغيره، من الأهمية أن تمدد ولاية البعثة حتى نهاية عام ٢٠١٢ على الأقل لدعم توطيد حكومة جديدة.

وأستراليا تشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بإجراء انتخابات العام القادم وتطور تيمور – ليشتي في المستقبل. ونشجع النهج القائم على توفر الشروط، المحدد بوضوح في الخطة الانتقالية المشتركة، باعتباره دليلاً مرشداً لنهج المجلس. وننوه بالعمل الذي أنجزته حكومة تيمور – ليشتي والبعثة من خلال وضع الخطة الانتقالية المشتركة، ونتطلع إلى استمرار الحوار مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة بشأن تنفيذها. وبالطبع، ستخضع هذه الخطة للتطوير باستمرار، كما يقولون، إلا أن روحها الإبداعية والتداول بشأنها أمر جدير بالثناء. ومع أن الخطة الانتقالية المشتركة ينبغي أن تثير بعض المناقشات التمهيدية حول وجود الأمم المتحدة ما بعد البعثة، فإنا نوافق على أنه ينبغي الاسترشاد بآراء الحكومة الجديدة في تيمور – ليشتي نفسها بشأن طبيعة ذلك الوجود. وقد لاحظنا باهتمام آراء القادة السياسيين الذين يرون أنه ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور مستمر في ترسيخ أسس الديمقراطية في تيمور – ليشتي.

وفي الختام، سيكون ٢٠١٢ عاماً تاريخياً ومعلماً بارزاً لتيمور – ليشتي. فإلى جانب الانتخابات العامة وسحب بعثة الأمم المتحدة المتوقع، ستحتفل تيمور – ليشتي بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها. وتظل هناك تحديات مهمة، بالطبع؛ وهو ما نعرفه جميعاً. إلا أن شعب تيمور– ليشتي أمامه الكثير الذي يتطلع إليه وهو يتحرك في الاتجاه الصحيح. وبلدي سيواصل العمل مع حكومة تيمور– ليشتي والشركاء الآخرين والأمم المتحدة للمساعدة في هذه المرحلة الانتقالية البالغة الأهمية وبعدها.

أخيراً، أود أيضاً أن أثني على البرازيل للعمل الذي اضطلعت به خلال العامين الماضيين كرئيس للفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي، وأرحب بحضور نائبة الوزير، السيدة كريفانو ماتشادو، هنا اليوم. ونحن ممتنون بشدة للبرازيل على قيادتها خلال تلك الفترة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالتهنئة الحارة لمعالي السيد باولو بورتاس، وزير الدولة والشؤون الخارجية في البرتغال، على ترؤسه مجلس الأمن اليوم. كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد زكارياس ألبانو دا كوستا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، وأشكره على بيانه. وأعرب عن الامتنان للسيدة أميرة حق على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها للمجلس بصفتها ممثلة خاصة للأمين العام، ولمعالي السيدة فيرا كريفانو ماتشادو، نائب وزير الشؤون السياسية بوزارة العلاقات الخارجية في البرازيل على حضورها هنا اليوم.

إن اليابان تشاطر المجتمع الدولي توقعاته بشأن استكمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي عملها بحلول نهاية عام ٢٠١٢، كمعلم تاريخي هام بعد عقد من المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة. وكما ستوافقني الأطراف المعنية كافة، فإن أعلى درجات النجاح في هذا الجهد هي الرغبة في الاستدامة الذاتية لتيمور – ليشتي، واستكمال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي سلمياً، مع مراعاة عناصر بناء السلام على النحو الواجب.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لا بد أن تُجرى العمليتان الانتخابيتان المزمع عقدهما في العام القادم بسلاسة وبشكل سلمي. واليابان بدأت بتقديم مساعدتها الانتخابية بالفعل من خلال منحة بقيمة ١,٦٦ مليون دولار تقريباً عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد يليها إرسال مراقبين للانتخابات إلى ذلك البلد. وتدعو اليابان الأسرة الدولية إلى تسريع الدعم المقدم إلى بلد فتي واعد في هذا المنعطف التاريخي.

واليابان تشيد بتولي تيمور - ليشتي كامل المسؤولية عن حفظ الأمن بنجاح، وتنوه إلى المحافظة على هدوء الأوضاع واستقرارها منذ ذلك الحين. والجهود البارزة التي تبذلها الشرطة الوطنية التيمورية في هذا الصدد أمر لا غنى عنه. وفي نفس الوقت، أود أن أشدد على الأهمية القصوى للأمن خلال الانتخابات. وتدعو اليابان إلى مواصلة تحسين قدرات الشرطة والقوات المسلحة في تيمور - ليشتي، إلى جانب تعزيز جهود الحكومة واستمرار الدعم من بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

والانتخابات الديمقراطية ليست مسألة حفظ الأمن والإدلاء بالأصوات فحسب. إنها عملية يعهد الشعب من خلالها بسيادته إلى ممثليه. ومن هذا المنظور، فإننا لا نغالي بالتأكيد على الأهمية الأساسية لوجود الثقة بين أعضاء المجتمع. ولتعزيز مناخ الثقة داخل المجتمع، ترى اليابان أنه يجب أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وشفافة، وأن يكون جميع الممثلين المختارين في تلك الانتخابات أهلاً للثقة، وأنهم يحترمون النتائج التي تسفر عنها العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لضمان المصداقية الفنية والإجرائية لهذه الانتخابات، وتدعو اليابان القادة السياسيين في تيمور - ليشتي إلى إجراء حوار ديمقراطي والقضاء على الفساد في جميع قطاعات الدولة. واليابان تشجع على تسريع هذه العملية حتى يتسنى لتيمور - ليشتي أن تواصل تطورها بهذا الرصيد الثمين من الثقة المتبادلة بين أعضاء مجتمعها.

فيما يتعلق بالمناقشات بشأن ما بعد بعثة الأمم المتحدة، ترحب اليابان بالخطة الانتقالية المشتركة المتفق عليها بين الحكومة والبعثة بعد جهود مكثفة من الجانبين. وفي نفس الوقت، يسرنا أن نشير إلى أن الخطة تتوخى قدراً من المرونة، مما يتيح تعديل تفاصيلها لكي تعكس الحالة على أرض الواقع. وكما أشار الأمين العام بحكمة في تقريره (S/2011/641)، يتعين علينا أن ننتظر حتى نرصد تطور الوضع ميدانياً، وخاصة على صعيد الأمن، قبل تسوية الخطة بشكل نهائي.

ونأمل في التوصل إلى أفضل القرارات لصالح البلد من خلال حوار بين الحكومة والأمم المتحدة. وفي حين أن العملية الانتقالية ملك لشعب تيمور - ليشتي، فإن اليابان مستعدة لتقديم أي نوع من الدعم قد يقرر ذلك البلد السعي للحصول عليه من المجتمع الدولي. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على استمرار التزام اليابان بتوطيد الصداقة بين بلدينا والتعاون مع الشعب التيموري دعماً لجهوده في بناء الدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد غاسبر مارتنز (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية): أخاطب المجلس باسم أعضاء جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية: البرازيل، البرتغال، تيمور - ليشتي، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، غينيا - بيساو، موزامبيق، وبلدي، أنغولا، الرئيس الحالي للجماعة.

في البداية، أود أن أرحب بمشاركة معالي السيد دا كوستا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، ومعالي السيدة فيرا كريفانو ماتشادو، نائب وزير الشؤون السياسية بوزارة العلاقات الخارجية في البرازيل.

نحن سعداء بالمشاركة في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، التي تشمل البرازيل والبرتغال بوصفهما عضوين غير دائمين في المجلس، وهي جلسة مكرسة للنظر في الحالة في تيمور – ليشتي. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2011/641).

إنه لمن دواعي سروري أن آخذ الكلمة اليوم، خصوصا، ونحن نتناول في هذه المناقشة، الحالة في أحدث عضو في مجتمعنا، تيمور – ليشتي. فقد وفرت الحالة فيها أحد السيناريوهات التي ثبتت فيها ضرورة التعاون داخل مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية المعنية جميعاً. ونأمل مخلصين أن تعود نتيجة جهودنا المشتركة بالفائدة على ذلك البلد.

وبدعم من الدول الأعضاء، عملت تيمور – ليشتي والأمانة التنفيذية لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من أجل إنشاء تمثيل دائم للمجموعة في ديلي. ونرحب بالتزام السلطات التيمورية في هذه العملية، على نحو ما ثبت ذلك عبر تخصيص حيز للممثل الدائم مؤخراً، وكذلك توفير الأموال اللازمة لبناء مقر البعثة. ونأمل أن تسمح هذه التطورات بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في البلد في وقت مبكر، وخصوصاً، فيما يتعلق بتعزيز ونشر اللغة البرتغالية بوصفها وسيلة للاتصال في العمل اليومي، وإحراز تقدم نحو بناء القدرات المؤسسية في مجالات العدل والإدارة العامة.

وأذكر، مع الشعور بارتياح خاص، أهمية مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، الذي عقد في لواندا في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، والذي تقرر فيه إعادة تشكيل مستقبل الولاية بشأن التمثيل الدائم للمجموعة في ديلي، حتى تشكل مكوناً ثقافياً قوياً لصالح استخدام اللغة البرتغالية في تيمور – ليشتي، بالإضافة إلى المكون السياسي المنصوص عليه في الولاية الأصلية للبعثة. وقد ثبت أيضاً التزام تيمور – ليشتي بإقامة علاقة وطيدة مع المجموعة في أدائها، بوصفها الرئيس الحالي للجمعية البرلمانية للمجموعة، وكذلك في النتائج الجيدة التي تحققت في دورتها الثالثة، التي عقدت في ديلي في أواخر أيلول/سبتمبر.

وتظل الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على التزامها بمواصلة التعاون الممتاز مع تيمور – ليشتي، بهدف تعزيز استقرارها، وترسيخ مؤسساتها وتحقيق نمو اقتصادها. وقد أسهمت هذه العملية بالفعل، في تعزيز دور البلد على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي حقق فوائد تدعم تعمّق مشاركة المجموعة في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وستكون رئاسة المجموعة، التي ربما تتولاها تيمور – ليشتي في وقت مبكر من عام ٢٠١٤، تحديا آخر لها، عندما تتولى رئاسة مجموعتنا للمرة الأولى.

في هذا السياق، فإن قبول رابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤخراً لطلب نيل عضوية تلك المنظمة الإقليمية، المقدم من تيمور – ليشتي، اقترانا بتعيين فريق بشأن النظر في عملية الانضمام، يعتبران دليلاً إضافياً على التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في غضون السنوات الأخيرة.

كما أرحب بأن تخطو تيمور – ليشتي خطواتها الأولى، بوصفها بلداً يساهم في صون السلام والأمن الدوليين، عبر إدماج جنود القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي – قوات الجيش الوطني – في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وإيفاد مراقب عسكري إلى جنوب السودان.

علاوةً على ذلك، فمن الواضح أن تيمور – ليشتي قد ساهمت – عبر النموذج الذي قدمته – في خلق عالم أكثر سلاما وأمنا. وأشير إلى الدروس المستفادة التي تتقاسمها تيمور – ليشتي فيما يتعلق بالتسريح السلمي للمحاربين

القدماء في فترة النضال من أجل التحرير، وفي تجنيد المجندين الجدد، وكذلك في الإطار التشريعي الجديد بشأن إدماج القوات المسلحة للتحرير الوطني، في الطابع المهني لقوات دفاع البلد، وهي إنجازات ينبغي أن يعتز بها كل من يخدم شعب تيمور – ليشتي وديمقراطيتها.

وقد عملت تيمور – ليشتي على تحسين موقعها في دليل التنمية البشرية، على نحو مستمر، كما يتضح ذلك من خلال التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، فإنه لا ريب أن تواصل الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية، التي تم اعتمادها مؤخراً، تعزيز النمو الاقتصادي القوي في البلد، على الرغم من آثار الأزمة العالمية، فضلا عن المساعدة على تحديث اقتصاد البلد ومكافحة الفقر.

وسيكون عام ٢٠١٢ ذا أهمية بالغة لتوطيد الديمقراطية التيمورية. ولدى المجموعة التي أمثلها اليوم ثقة كاملة في مستوى نضج شعب وزعماء تيمور – ليشتي، وهي تخطو خطواتها السياسية المقبلة. ونحن على يقين من أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة ستجرى في جو من السلام والأمن، بما يعكس التطورات الإيجابية التي شهدها البلد في غضون السنوات الأخيرة.

وتحافظ مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على تضامنها مع تيمور – ليشتي، ولديها ثقة في أن شعب ذلك البلد سيحافظ على السلام والاستقرار، اللذين يمثلان شرطين أساسيين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها أن تساعد تيمور – ليشتي على أن تكون مساهما في زيادة الاستقرار والأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة إلى نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، السيد الرئيس، لإعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. ويشرفنا أن نشارك في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن تحت قيادتكم، سيدي.

تؤيد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، تركيا وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأيسلندا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والمرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، العضو أيضاً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا هذا البيان.

وكما أكد العديد من المتكلمين الذين سبقوني، ستشكل الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠١٢ معلما هاما في تيمور – ليشتي، وتقدم دليلاً إضافياً على سيرها بخطى ثابتة نحو توطيد الديمقراطية.

وأود أن أبدأ بتهنئة وزير الخارجية، زاكارياس ألبانو دا كوستا، على التقدم الذي تم وصفه في التقرير الممتاز للأمين العام المعروض علينا (S/2011/641). ونثني على قيادة حكومته والتزامها السياسي القوي بتعزيز السلام والوحدة والتنمية.

وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، لجودة إحاطتها الإعلامية وبصيرتها النافذة. ويثني الاتحاد الأوروبي على الجهود التي يبذلها فريق عملها، بشأن ضمان حسن التنسيق بين الجهات المانحة، والحفاظ على إطلاع شركاء التنمية والتشاور معهم بشأن خطة الانتقال المشتركة.

ويحقق التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢ تقدماً إيجابياً. وتتسم الطريقة البناءة والمسؤولة التي تفاعل بها القادة السياسيون والمجتمع المدني، في إطار ما يسمى بـ ”مبادرة موبيسي“ بكونها مشجعة للغاية، وتدل على التزام واسع النطاق داخل مجتمع تيمور – ليشتي بالديمقراطية والحوار.

وعلاوة على ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من مساعدة مستمرة في التحضيرات الجارية للانتخابات، فإنه يدرس حاليا تلبية دعوة وجهت إليه من قبل حكومة تيمور – ليشتي بشأن إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا ندرس هذا الطلب بروح أخوية. ويمكن أن تكون بعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ذات قيمة كبيرة، كما تبين من البعثات في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧.

إن حفظ الأمن العام والتقدم الذي تحقق صوب تعزيز مؤسسات الأمن، كما ورد في تقرير الأمين العام، تطورات نرحب بها. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى التسليم الناجح للمسؤوليات الأساسية المتعلقة بأعمال الشرطة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي دون تأثير سلبي على حالة الجريمة. وفي حين نشيد بهذا التقدم، نود أن نشدد على أن ثمة ضرورة لأن ترتقي قوات الأمن إلى أعلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة. وفي هذا الصدد، نقر بالأهمية المستمرة للاستعراض الشامل للقطاع الأمني بأكمله وإصلاحه.

وفي حين ندرك وجود التحديات الأمنية المحتملة، نحن واثقون أن العملية الانتخابية سوف تكون حرة ونزيهة وستجرى في سياق سلمي. ونرحب باستمرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في إبداء الاستعداد لتقديم الدعم التشغيلي لقوة الشرطة الوطنية خلال هذه المرحلة، إذا اقتضته السلطات التيمورية وطلبته.

لقد تحقق، على مدى عام ٢٠١١، تقدم كبير في عملية الانتقال. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة الانتقال المشتركة، التي تضع بناء القدرة في جوهرها. ويكتسي تعزيز القدرات المؤسسية وفي مجال حقوق الإنسان أهمية كبيرة لعملية انتقال ناجحة. ولذلك فإن هذه الأنشطة هي أيضا في لب برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة.

سوف يكون من الضروري مواصلة مناقشة هيكل وجود الأمم المتحدة في المستقبل، وهو عنصر هام من عناصر انتقال مستدام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون السلطات التيمورية حاسمة في تحديد شكل وجود الأمم المتحدة في البلد بعد البعثة.

وتستحق المشاركة البناءة لتيمور – ليشتي في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التنويه بوجه خاص. وتجدر الإشادة بالجهود التي بذلتها كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

لقد حققت تيمور – ليشتي أيضا المزيد من التقدم صوب تحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي. لكننا، نعتقد اعتقادا راسخا بأن المصالحة تظل شرطا أساسيا مهما للاستقرار الطويل الأمد. ويشجع البرلمان الوطني بقوة على استئناف مناقشاته بشأن مشروعي القانونين بشأن المعهد التذكاري وجبر الأضرار، في أقرب وقت ممكن، وكذلك بشأن الخطوات الأخرى لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة.

لقد شهدت تيمور – ليشتي تقدما متسارعا في كثير من جوانب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، لا يزال البلد يواجه تحديات في عملية التحقيق الكامل لإمكاناته للتنمية العادلة والمستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، كما قدمتها الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١١. تشكل الخطة إطارا قيما للغاية يوفر إرشادات لتنسيق دعمنا وتوجيهه، مما يزيد تحسين فعالية المعونة. نحن ملتزمون التزاما قويا بدعم تنفيذ هذه الخطة في إطار من روح الشراكة والثقة المتبادلة والمساءلة، بما في ذلك زيادة استخدام نظم البلد التي يعول عليها.

إن إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا لفريق عامل معني بعضوية تيمور – ليشتي في الرابطة، الذي أعلن عنه مؤخرا، خطوة هامة صوب توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية وبين الشعوب لتيمور – ليشتي مع جنوب شرق آسيا.

أود، في الختام، أن أكرر أننا وقفنا بثبات إلى جانب تيمور – ليشتي في السابق وسوف نستمر في ذلك في المستقبل. ونتطلع إلى منجزات عام ٢٠١٢: الانتخابات الناجحة ومواصلة التقدم في عملية الانتقال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري للبرتغال وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تيمور – ليشتي. والواقع، سيدي الرئيس، فإن حضور معالي وزير خارجيتكم جلسة اليوم يشهد على أهمية هذه القضية.

وقبل أن أواصل كلامي، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/2011/641). وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، زكرياس البانو دا كوستا، على تشاطره معنا لآخر التطورات في بلده. وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدنا للممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في شباط/فبراير (انظر S/PV.6485)، شهدنا تحسينات في الحالة السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي. ومنذ تولت قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤوليات أعمال الشرطة في آذار/مارس هذا العام، ظلت البيئة الأمنية هادئة ومستقرة. ونتيجة ذلك، سمحت حالة السلام والنظام التي تحسنت تحسنا هائلا لبعثة الأمم المتحدة بتقليص عدد ضباطها للشرطة. لكن البلد، لا يزال معرضا للعنف ذي الدوافع السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢.

تشيد الفلبين بالخطوات الكبيرة التي قطعتها تيمور – ليشتي في إعداد نفسها لسيناريو ما بعد البعثة. إن خطة الانتقال المشتركة التي وضعتها الحكومة التيمورية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي واحدة من أكثر الخطط التي وضعت على الإطلاق تفصيلا وشمولية من أجل الانسحاب السلس لبعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، رغم أن نتيجة انتخابات العام المقبل ستكون حاسمة الأهمية في تحديد ما إذا كان سيجري إتباع خريطة الطريق هذه. لكن حقيقة أن سبعة مجالات من مجالات التركيز جرى بالفعل تحديدها وتحليلها ستيسر إلى حد كبير عمل البعثة في الأشهر القادمة.

يبلغ الآن قوام الوحدة الفلبينية في شرطة الأمم المتحدة ضمن البعثة ٨٦ ضابط شرطة، منهم ٢١ امرأة وثلاثة مستشارين عسكريين، من أعلى مستوى له، وهو ١٣٩ ضابطا. ويساعد العسكريون الثلاثة أساسا في الأنشطة الإنسانية وفي التحقيق في الحوادث والانتهاكات. ويتقلد خمسة من ضباط الشرطة مناصب رئيسية، في حين يعمل ٢٩ كمستشارين. إنهم يقومون بمهمة رائعة في الاضطلاع بولاية قوة شرطة الأمم المتحدة في إطار البعثة، ونحن فخورون بإنجازاتهم في قطاع الأمن، ولا سيما في مجالات شرطة المجتمع والتدريب وبناء القدرة. وفي الحقيقة، رغم أنه يتوقع عودتهم إلى الوطن في نيسان/أبريل العام القادم، إلا أن البعثة طلبت من حكومة الفلبين تمديد مهمة ٣٤ ضابط شرطة فلبينيا حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من أجل كفالة تنفيذ ولاية البعثة.

يؤكد تقرير الأمين العام على النمو الاقتصادي الذي حققته تيمور – ليشتي، والذي يرجع إلى حد كبير إلى الإدارة الممتازة للحكومة التيمورية لصناعة النفط والاستثمار في البنية التحتية العامة. ويتمثل التحدي الطويل الأجل، بالطبع، في كيفية تحويل الثروة النفطية للبلد إلى رأس مال بشري ومادي بغية بناء اقتصاد قوي وتحسين نوعية الحياة للشعب التيموري. وفي الواقع، فإن التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ستظل أولوية بالنسبة لدولة فتية مثل تيمور – ليشتي حتى مع توطيد البلد للمكاسب التي تحققت في مجال الاستقرار السياسي بغية مواصلة توطيد الديمقراطية وسيادة القانون.

ستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام القادم اختبارا حاسما لشعب تيمور – ليشتي. إنها ستجري أيضا بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة. وتعتقد الفلبين أن تقليص البعثة يجب أن يكون تدريجيا ويستند إلى تقييم موضوعي للاحتياجات الحالية والمتوقعة، خاصة في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. لا نريد، بالطبع، تكرار ما حدث في عام ٢٠٠٧، عندما أدى فك ارتباط الأمم المتحدة قبل الأوان إلى الفوضى والعنف.

بيد أنه، نظرا للانسحاب الحتمي للبعثة، يجب على جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين العمل على نحو وثيق معا لجعل الانتقال إلى تيمور – ليشتي ما بعد البعثة سلسا قدر الإمكان. وفي الوقت نفسه، فإنه يتيح فرصة أمام حكومة وشعب تيمور – ليشتي لإظهار استعدادهم وقدرتهم على الاضطلاع بالمسؤولية عن السلام والأمن الخاص بهم.

تؤيد الفلبين، بصفتها عضوا فاعلا في الفريق الأساسي لتيمور – ليشتي وشريكا ثنائيا وثيقا، تأييدا تاما تيمور – ليشتي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها الفتي كدولة مستقلة. وإذ تحتفل تيمور – ليشتي بالذكرى العاشرة لها، فإنها لا تزال تواجه المشاق والصعوبات، شأنها شأن الكثير من الدول الخارجة من الصراع. لكن الفلبين واثقة من أن تيمور – ليشتي في وضع جيد يمكنها من مواجهة التحديات العديدة المقبلة.

هنا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى لكم ولشركائنا في الأمم المتحدة، خاصة الفريق الأساسي لتيمور – ليشتي، أن الفلبين ستضطلع بدورها للإسهام في نجاح البعثة ومواصلة مساعدة شعب وحكومة تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة – وهي بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جمهورية جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو وبلدي بابوا غينيا الجديدة.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم اجتماع اليوم بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أيضا أن أنوه بالحضور المرحب به في مجلس الأمن اليوم، لوزير خارجية تيمور – ليشتي، السيد زاكارياس ألبانو دا كوستا، وأشكره على إحاطته الإعلامية. وتؤكد كلمات الوزير التزامه القوي بتوطيد الانتقال السلمي في بلده.

ومن المنطلق نفسه، أود أن أنوه بحضور نائبة وزير الشؤون الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية في البرازيل معنا هنا اليوم. واسمحوا لي أن أشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، السفيرة أميرة حق، لقيادتها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/641).

ويسرنا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أنه

منذ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ”ظلت الحالة العامة في تيمور – ليشتي هادئة عموما في ظل استمرار التقدم المحرز نحو توطيد السلام والاستقرار والتنمية“. (المرجع السابق، الفقرة ٢) ونلاحظ أيضا أن كلا من الجهات الفاعلة الفردية مثل قادة حزب المؤتمر الوطني لإعادة تعمير تيمور – ليشتي والجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة والهيئات المؤسسية مثل البرلمان، قد أكدت جميعها في التحضير للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٢ على ضرورة صون الوحدة الوطنية والتركيز على الاستراتيجيات الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل.

ونلاحظ على نحو خاص مختلف المبادرات والمناسبات التي قادها الرئيس خوسي راموس – هورتا لدعم دعوته ”للتضامن من أجل بناء مجتمع يعيش في سلام واستقرار ووئام، ويكون فيه للمرأة والرجل نظرة واثقة إلى مستقبل مفعم بالأمل“. (المرجع السابق، فقرة ٦) وتكشف هذه المبادرات عن الإرادة السياسية القوية للرئيس نحو تحقيق الوحدة والاستقرار الوطني.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن إحدى المسائل الهامة قيد المناقشة في هذا الوقت هي مشاركة المرأة في العمليات السياسية. ومن ثمّ نلاحظ الاجتماع الهام المعقود في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ تحت إشراف وزارة الدولة لتعزيز المساواة.

لا يزال الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حاسما في مرحلة الانتقال وكفالة الحوار والمصالحة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. ولا تزال بناء القدرة المؤسسية مسألة أساسية بالنسبة لتيمور – ليشتي، لا سيما في إطار الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة المزمع إجراؤها في آذار/مارس ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٢. وستكون الانتخابات بمثابة حجر الزاوية لشعب تيمور – ليشتي وتشكل فرصة فريدة للدولة لكفالة الديمقراطية والتأكيد على إرادتها واستعدادها لتطوير مجتمع محترم وسلمي.

ولكي تنجح الانتخابات مع نتيجة مستدامة، لا يزال الأمن العام الداخلي مسألة هامة. وقد أثبت استئناف الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في آذار/مارس ٢٠١١ أنها خطوة هامة تتعلق بالسلامة العامة. وتقدر الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ العمل الذي تقوم به شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في مجال تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في مسائل مثل الحماية المباشرة والدوريات المشتركة وحراسة الحدود. ونؤيد كذلك التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المشتركة، التي تحدد المجالات ذات الأولوية للدعم الذي تقدمه شرطة بعثة الأمم المتحدة لبناء القدرة.

لقد أسهم بصورة نشطة عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في التقدم الذي حققته بعثة الأمم المتحدة بنشر أفراد من الشرطة في الماضي وفي الوقت الحالي. ففي الماضي، خدمت في البلد وحدة كبيرة من الشرطة من منطقة المحيط الهادئ قدمت من بالاو وفيجي وساموا وفانواتو. وفي الوقت الحالي، تسهم ساموا بخمسة من أفراد الشرطة والشرطيات وتسهم فيجي بخبير واحد في البعثة. وتعرب الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ عن تفانيها والتزامها بمشاركتها النشطة في تيمور – ليشتي.

ونلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في سنّ تشريعات لتعزيز قطاع الأمن، في الحماية المدنية وإدارة الحدود على سبيل المثال. لقد حققت الحكومة تقدما ملحوظا في تحقيق الأهداف والنقاط المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان. ومن ثمّ، يسرنا أن نلاحظ أن تيمور – ليشتي تحرز تقدما قويا في الإصلاحات الأمنية والقضائية.

وفي الوقت الحالي، تشهد تيمور – ليشتي معدلا مطردا للتنمية الاقتصادية. ونرحب بالخطة الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، التي تكشف التزام الحكومة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبذل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي جهودا قيّمة في دعم تلك السياسة الإنمائية الوطنية الرئيسية بتقديم المساعدة للحكومة في مجالات التخطيط والمراقبة وتنسيق المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة.

وتقف الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ مع تيمور – ليشتي، التي هي أيضا، ونقول بفخر شديد، عضو مراقب هام في كل من منتدى جزر المحيط الهادئ وفي مجموعة الطليعة الميلانيزية. فنحن لا نتشاطر أوجه الضعف والتحديات فحسب، بل نتشاطر أيضا القيم والفرص المشتركة. وتبذل حكومة تيمور ليشتي – جهودا ملحوظة في كفالة الانتقال بشكل ثابت وسلمي وديمقراطي. ولا يزال السعي من أجل تحقيق الازدهار رحلة طويلة الأجل مع ما ينتظرها من تحديات كبيرة. والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ملتزمة بالعمل عن كثب مع حكومة تيمور – ليشتي لتحقيق رسالتها وتؤكد مجددا دعمها لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بحضور اليوم وزراء الخارجية بورتاس ودا كوستا ونائبة الوزير ماتشادو، وترحب أيضا بالممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق، ليس للعمل الفذ الذي تقوم به في تيمور – ليشتي فحسب، بل أيضا لتقريرها المعروض علينا اليوم.

يبرز ذلك التقرير أن الأشهر التسعة الماضية قد شهدت في تيمور – ليشتي استمرار الاتجاهات الإيجابية في السنوات الأخيرة. فلا يزال البلد بصورة عامة هادئا ومستقرا. فالنمو القوي المتواصل أتاح إحراز تقدم في معالجة الفقر المدقع وتقديم الخدمات الاجتماعية. وشاهدنا أيضا المزيد من الإشارات على الالتزام الواسع بثقافة سياسية تقوم على الحوار واحترام القواعد الدستورية.

لقد أحرز تقدم حقيقي في الإعداد لتيمور – ليشتي بدون قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستئناف الشرطة التيمورية الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن أعمال الشرطة، وشروع الحكومة رسميا في الخطة الاستراتيجية للتنمية والاتفاق بشأن خطة الانتقال المشتركة الملكية أرست جميعها الأسس لانتقال سلس.

وتدعم نيوزيلندا نهجا لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي يراعي الظروف القائمة. وتوحي الاتجاهات الحالية أننا على المسار لإنهاء البعثة بشكل سلس بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام القادم والانتقال إلى تواجد الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد البعثة بحلول عام ٢٠١٢. وطبعا ستقرر الأحداث في ذلك العام ما إذا يمكن تحقيق ذلك. وستكون الانتخابات القادمة دون سؤال أصعب اختبار منذ عام ٢٠٠٦ للتقدم في بناء القدرة الرئيسية لمؤسسات الدولة.

ومع ذلك، تعطينا التطورات الأخيرة سببا للتفاؤل. فزيادة القدرة على إدارة الانتخابات تعني أنه سيلزم دعم دولي أقل بكثير للانتخابات في السنة القادمة. وترحب نيوزيلندا باستجابة الأمم المتحدة بصورة إيجابية لطلبات تيمور – ليشتي للحصول على مساعدة انتخابية موجهة. ونحن ملتزمون أيضا بتقديم الدعم الثنائي. لقد برزت عادات تبعث على الإعجاب فيما يتعلق بضبط النفس واحترام

القواعد والمؤسسات الانتخابية، وسنعرف عما قريب ما إذا ستصمد أمام شدة المنافسة الانتخابية البالغة الأهمية. وتقوم عمليات الحوار السياسي التي يقودها التيموريون، مثل الخلوة التي عقدها في تموز/يوليه أسقف باكو، بدور هام في ترسيخ هذه الإنجازات.

وإذ نفترض استمرار هذه الاتجاهات الإيجابية، يجب علينا أن نركز الآن على الإعداد لانتقال سلس بتكثيف العمل لتعزيز المؤسسات التيمورية الرئيسية واختتام أنشطة البعثة أو نقلها إلى جهات فاعلة أخرى.

وخطة الانتقال المشتركة تتيح إطار عمل شاملا للقيام بذلك. ويجب علينا أن نعمل من خلال تلك الخطة مع أصحاب المصلحة الأساسيين، لا سيما مع الحكومة التيمورية وفريق الأمم المتحدة القطري والمانحين، لكفالة تنفيذها الفعال المستدام. ولهذا السبب نتفق على أن الخطة ينبغي أن تظل وثيقة حية يجري تعديلها عند الاقتضاء.

تطوير استراتيجية ”أمم متحدة واحدة“ للبلد يجب أن يكون أيضا أولوية. وتعزيز الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، لا سيما قدراتها السوقية والتشغيلية، سيكون أيضا مهما قبل الانسحاب المتوقع لشرطة الأمم المتحدة بعد انتخابات عام ٢٠١٢. وتعتبر خطة التنمية المشتركة للشرطة بين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وبعثة تيمور – ليشتي مخططا مفيدا في ذلك الصدد. ونود أن نعرب عن ارتياحنا لجهود شرطة الأمم المتحدة لتعيين الأفراد المؤهلين والإبقاء عليهم لتأدية المهام العالية التخصص في ميداني التدريب وبناء القدرات.

ويضطلع المانحون أيضا بدور متزايد الأهمية. وعلى سبيل المثال، بدأت نيوزيلندا بالفعل، تلبية لطلب من حكومة تيمور – ليشتي، بزيادة مساعدتها للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وقد أكملت شرطتنا مؤخرا تقييما لأوضاع ما قبل الانتشار وزيارة تحضيرية لبرنامج ثنائي يركز على خدمات الشرطة على مستوى المجتمع المحلي، من المقرر أن يبدأ تنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في أربعة قطاعات في البداية. وسنواصل شراكتنا الأمنية الطويلة الأمد مع تيمور – ليشتي عن طريق برنامج للمساعدة الثنائية مع القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي.

وأثناء السنة المقبلة يجب علينا أن نكثف أيضا جهودنا لتعزيز قدرات مؤسسات الدولة الأساسية الأخرى، بما فيها الأجهزة التي تتولى المراقبة والمساءلة للقطاع العام وهيئات قطاع العدالة. وربما تكون هذه آخر فرصة لتيمور – ليشتي للاستفادة من دعم بعثة تيمور – ليشتي في التصدي للتحديات القديمة الأخرى، مثل تقوية الإشراف المدني على المؤسسات الأمنية، والتحقيق في الادعاءات بارتكاب جرائم خطيرة والاتفاق على تقديم الدعم لضحاياها.

ومما يتسم بأهمية خاصة لسلامة وشرعية المؤسسات الأمنية لتيمور – ليشتي أن يجري التعامل بمصداقية مع الادعاءات بارتكاب ضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والقوات المسلحة لتيمور ليشتي جرائم خطيرة. ولذلك نرحب بتشكيل فريق التحريات المشترك بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لتناول الادعاءات المتبقية ضد أفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

لقد أورد تقرير الأمين العام (S/2011/641) بطريقة مفيدة الخيارات المحتملة لوجود الأمم المتحدة في عهد ما بعد بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وقدم أساسا جيدا لمزيد من النظر في ما يترتب على ذلك من آثار ومزايا. وإن أي قرار يتخذ في ذلك الصدد يجب أن يستند، بالطبع، إلى تقييم مُتروّ لاحتياجات تيمور – ليشتي في عهد ما بعد بعثة الأمم المتحدة، وأن يتحدد بأولويات الحكومة التيمورية ذاتها. وذلك يعني، واقعيا، أن القرار ما زال بعيدا، وأن أقرب وقت

لاعتماده لن يحل إلا بعد انبثاق حكومة من العمليات الانتخابية في العام المقبل.

عام ٢٠١٢ يجب أن يكون أيضا عام التحول الفعلي في تركيز المساعدة الدولية، مع التشديد بقوة أكبر على التحديات الإنمائية الطويلة الأمد لتيمور – ليشتي، بما فيها تحسين الصحة والتعليم وخلق فرص العمل لسكانها الشباب الذين تتزايد أعدادهم باطراد. وذلك يتطلب نموا مستداما في القطاع الخاص غير النفطي، وبصورة خاصة في الزراعة.

خطة التنمية الاستراتيجية التي أعلنتها الحكومة في تموز/يوليه تضع إطارا شاملا لتقديم المساعدة الدولية وفقا للأولويات الوطنية. وتسعى نيوزيلندا إلى الحصول على الموافقة التيمورية على إطار عمل استراتيجي نسترشد به في برنامجنا للمعونة الثنائية في غضون السنوات الخمس المقبلة، وإلى التوصل إلى رؤية متشاطرة للحصائل الإنمائية الطويلة الأمد. وإن مشروع إطار العمل يتوخى تقديم المساعدة في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تعزيز قطاعي الأمن والعدالة، وتيسير استثمارات القطاع الخاص، وتقديم التعليم والتدريب.

عام ٢٠١٢ سيكون عاما فاصلا أيضا لتيمور – ليشتي، واختبارا حاسما لإمكانية لتخلصها من مواطن ضعف فترة ما بعد الصراع. ولكن إذا سارت الأمور بالطريقة التي نتمناها، فإننا ربما نحتفل، في هذا الوقت من العام المقبل، بالنجاح الباهر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وإن البعثة وقيادتها تستحقان الثناء على التقدم المحرز منذ أزمة عام ٢٠٠٦. ويستحق شعب وحكومة تيمور – ليشتي كذلك الثناء، في المقام الأول، على شجاعتهما وعزيمتها في رسم مستقبلهما، وعلى استعدادهما وقدرتهما على تحديد المساعدة التي يحتاجها البلد. هذا هو بناء السلام كما يجب أن يكون: التملك الوطني قيد التطبيق.

تيمور – ليشتي ستظل تحتاج إلى الدعم المتواصل من أصدقائها في المنطقة وفيما يتجاوزها في تصديها للتحديات السياسية والاقتصادية الكثيرة التي ستظل تواجهها حتى بعد انسحاب بعثة تيمور – ليشتي. ونيوزيلندا، بدورها، ستظل صديقا فخورا وشريكا ملتزما بتيمور – ليشتي عندما تخط لنفسها الفصل التالي من تاريخها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.